الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي نور بشير البيض
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي
مذكرة بعنوان

أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2021)

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص "اقتصاد كمي"

إعداد الطلبة:
- سليماني أم خليفة
- شارف سميرة

إشراف الأستاذة:
- بورداش شهرزاد

السنة الجامعية: 2023/2022

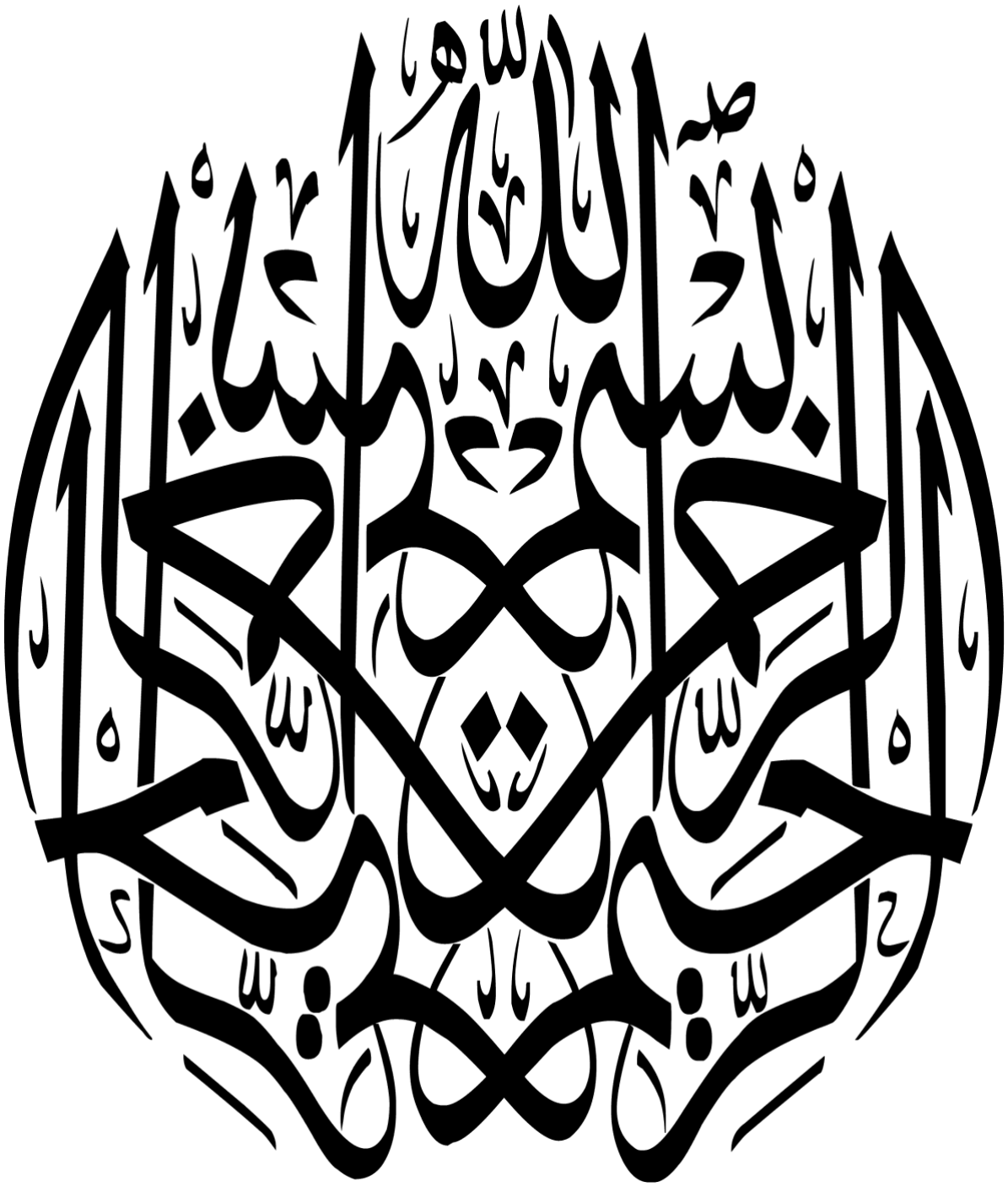
بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــر وعـــــرفان

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذة المشرفة "بورداش شهرزاد"

وإلى أساتذة معهد العلوم الاقتصادية ونخص بالذكر الأستاذ :قصابي شعبان"

كما نشكر من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله عزوجل التوفيق

إهـــــــــــداء

من قال أنا لها "تالها" وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها

أهدي هذا العمل إلى من قال الحق تعالى فيهما: "وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى الرجل الذي أحمل اسمه بكل عز وافتخار...إلى سندي ومسندي وأعز ما أملك في الوجود

إلى أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره

إلى المرأة التي ساندتني في صلاتها ودعائها ...إلى مصدر قوتي وملجئي حين ضعفي

إلى أمي الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة فعرفوا معنى الأخوة ...إلى رفقاء حياتي

إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله

إلى أصدقائي وصديقاتي وأخص بالذكر صديقتي "سميرة" التي تقاسمت معها هذا العمل

إلى الأهل والأحباء وإلى كل من ساعدني وكان لي عونا في مسيرتي الدراسية

أم خليفة

إهـــــــــداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى سندي في هذه الحياة والذي أحمل اسمه ...أبي الغالي

إلى رمز العطف والحنان والصبر ...أمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

إلى كل من ساندني في مشواري الدراسي سواء من بعيد أو قريب

إلى كل من الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى صديقتي التي تشاركنا العمل معا "أميمة"

سميرة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة

شكر و عرفان

إهداء

تمهيد

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي ---------- 2

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي ---------- 3

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي ---------- 3

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي ---------- 5

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي ---------- 6

المبحث الثاني: محددات، طرق قياس ونظريات النمو الاقتصادي ---------- 7

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي ---------- 7

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي ---------- 8

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي ---------- 11

خلاصة الفصل: ---------- 25

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للادخار المحلي ---------- 3

تمهيد: ---------- 28

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الادخار المحلي ---------- 29

المطلب الأول: ماهية الادخار المحلي ---------- 29

المطلب الثاني: أنواع الادخار ومحدداته ---------- 31

المطلب الثالث: أهمية الادخار ومصادره ---------- 37

المبحث الثاني: علاقة الادخار المحلي بالمتغيرات الاقتصادية ---------- 41

المطلب الأول: علاقة الادخار بالاستثمار ---------- 42

المطلب الثاني: علاقة الادخار بتوزيع الدخل الوطني ---------- 47

المطلب الثالث: علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي ---------- 50

خلاصة الفصل: ---------- 52

الفصل الثالث : دراسة تحليلية لأثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي ----------54

تمهيد: ---------- 55

المبحث الأول: تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2022---------- 56

المطلب الأول: تحليل واقع الادخار المحلي في الجزائر 1990-2022 ---------- 56

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ---------- 67

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) ---------- 69

المطلب الأول: تحديد نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر -------- 69

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر ---------- 70

خلاصة الفصل: ---------- 74

خاتمة----------75

قائمة المصادر والمراجع----------79

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور كل من الادخار المحلي والادخار الحكومي والادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	56
2	الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	63
3	الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2020)	65
4	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	67
5	قيم الادخار المحلي مقارنة بنسب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	71

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور كل من الادخار المحلي والادخار الحكومي والادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	62
02	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)	69
03	تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	70

مقدمة

مقدمة:

في ظل كل التغيرات الاقتصادية والتقدم الذي أصبح يشهده العالم الخارجي بات ملحا على الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية ومن بين هذه الدول الجزائر، فهي كغيرها من الدول تسعى جاهدة لبلوغ مستويات جيدة من التقدم الحضاري وتحقيق نمو اقتصادي مناسب لها، لما له من أهمية بارزة في تحديد قوة الدولة(الأداء التنموي)، حيث يعتبر النمو الاقتصادي أحد المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية فهو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي ويعكس لنا حجم السلع والخدمات في اقتصاد هذه الدولة، ويساهم في رفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من كل الجوانب الاجتماعية الصحية، والتعليمية,....

وتعتبر الجزائر من الدول النفطية تعتمد بشكل كبير على العائدات البترولية في تمويل النمو الاقتصادي مما يعرضها للأزمات والصدمات الاقتصادية من فترة لأخرى، ولجوؤها إلى العالم الخارجي بغية الاقتراض لتمويل مشاريعها يسبب لها مخاطر التبعية الاقتصادية(مشكلة المديونية) وهذا ما يعرقل عملية التنمية، إذ لابد لها من البحث عن بدائل أفضل للتمويل بحيث تكون داخلية ولعل أهم مصادر التمويل الداخلية هو الادخار ويعتبر هذا الأخير جزء من دخل الأفراد الذي لم يوجه للاستهلاك بل يوجه للمعاملات الاقتصادية وبالتالي يساهم في زيادة تراكم رأس المال أي الزيادة في الاستثمار ومنه رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد يتطلب توفير موارد مالية ذاتية كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية المنتجة والمساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي ولبلوغ هذا الهدف ينبغي إتباع سياسات مدروسة ومحكمة لاستغلال كل الوسائل التي من شأنها مضاعفة حجم المدخرات المحلية، فالادخار المحلي هو الركن الأساسي في بناء الأصول المنتجة وهذا الأخير يحتل مكانة كبيرة من شأنها دفع عجلة التنمية والزيادة في تراكم رأس المال وهذا ما أوضحته نماذج النمو المختلفة، وأن التكوين الرأسمالي(الادخار) وتحويله لاستثمار يحتل درجة كبيرة من الأهمية لهذا يجب إنعاش كل من معدلات الادخار والاستثمار.

إشكالية الدراسة:

يمكن طرح المشكلة الرئيسية كالتالي:

ما هو أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي نقوم بطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

_ ما هو واقع النمو الاقتصادي في الجزائر؟

_ ما هو واقع الادخار المحلي في الجزائر؟

_ ما طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن التساؤلات السابقة نقوم بعرض مجموعة من الفرضيات مبدئيا وهي:

- تواجه الجزائر مشاكل تنموية كبيرة دون مساهمة القطاعات الإنتاجية المختلفة في تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب.
- للادخار المحلي تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة طردية تكاملية بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

إن موضوع التنمية الاقتصادية في الدول النامية خصوصا في الجزائر يكتسب أهمية كبيرة وهذا نظرا لعدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار من أجل تحقيق معدلات جيدة للدخل الوطني وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والتخلص من مشكلة الديون الخارجية، أي تطبيق سياسة الاعتماد على الذات ولهذا يكون موضوعنا من أهم الموضوعات التي ينبغي دراستها ألا وهو الادخار المحلي في الجزائر. يمثل الادخار عنصر رئيسي لتراكم رأس المال وبالتالي عنصر رئيسي لتحقيق النمو الاقتصادي وأصبحت له أهمية كبرى في أي دولة لأنه المرتكز الأساسي للبرامج الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، ولا تتحقق معدلات نمو أعلى إلا من خلال رفع مستويات الادخار المحلي وزيادة مساهمته في التراكم الرأسمالي.

أهداف الدراسة:

- يهدف تحليل موضوع أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي تسهيل العمليات على متخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية.
- التعرف على النمو الاقتصادي وتحليل تطوره خلال الفترة (1990-2022).
- التعرف على الادخار ومحدداته وتحليل تطوره خلال الفترة (1990-2022).
- تحديد نوع العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

دوافع اختيار الموضوع:

كان لاختيار موضوعنا هذا عدة أسباب نذكر من بينها:

✓ النقص الذي يعاني منه الادخار المحلي في الجزائر لابد لنا من البحث عن أسبابه وهذا بتحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة عليه.

- ✓ تحديد الدور الهام الذي يلعبه الادخار المحلي في دفع عجلة التنمية في الجزائر.
- ✓ محاولة إيجاد مصادر لتمويل المشاريع الاستثمارية وعدم الاعتماد فقط على المداخيل البترولية.
- ✓ يعتبر هذا الموضوع من المواضيع النادرة و المهمة وستكون دراستنا هذه كإضافة علمية يستفيد منها كل من يريد التعرف على دور الادخار المحلي في النمو الاقتصادي الجزائري.

الحدود المكانية:الدراسة يتم إجرائها في الجزائر.

الحدود الزمنية: سيتم دراسة أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2022).

الدراسات السابقة:

1/ دراسة **كبير مولود**2017, أطروحة دكتوراه, الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية وقياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية(2012/1985).

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر، المغرب تونس، مصر، السعودية، وأهميته في الفكر الاقتصادي وأن المدخرات المحلية تؤدي إلى تراكم رأس المال وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي في المجتمع.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

*إيضاح العلاقة الطردية والارتباط بين معدلات الادخار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي في كل الجزائر، المغرب، السعودية.

*كما وجد أن هناك ارتباط ضعيف بين معدل الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في كل من تونس الأردن، مصر، لأنه توجد عوامل أخرى تقف وراء النمو الاقتصادي مثل الاستثمارات الأجنبية والقطاع الزراعي,والسياحي.

*محدودية انتشار القطاع المصرفي وتمركزه بشكل كبير في المدن الرئيسية مما يضعف من دور القطاع المصرفي في جذب المدخرات المحلية في الدول عينة الدراسة.

2/دراسة **جنيدي مراد**2006، رسالة ماجستير، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي var(2004/1970).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة الموجودة بين الادخار الكلي وبعض المتغيرات الاقتصادية وهذا من خلال إيجاد نمذجة قياسية اقتصادية تتماشى مع الاقتصاد الجزائري.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة:

*تكمن أهمية الادخار بأنه أحد العوامل الأساسية في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

*ضرورة توجيه الاهتمام إلى الاستثمار لقطاعين أساسيين هما الزراعة والصناعة وهذا لزيادة الإنتاج وبالتالي رفع معدل الناتج المحلي الإجمالي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

3/دراسة بوعرعور نسرين2021، مذكرة ماستر، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (2019/1985).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المصطلحات والمدارس الاقتصادية للادخار والنمو الاقتصادي ودراسة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

ومن أهم نتائجها:

*للادخار دور هام وفعال في تمويل الاستثمارات فهو من وسائل سد الحاجة ومواجهة الأزمات الطارئة.

*وجود علاقة طردية بين الادخار والنمو الاقتصادي وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية أي الزيادة في حجم المدخرات تؤدي إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

*المدخرات الحقيقية هي التي تساهم في دفع عجلة التنمية لذا وجب تشجيع الأفراد على الادخار.

منهج الدراسة المتبع:

لمعالجة دراستنا هذه سوف نتبع المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، من خلال عرض مختلف الوقائع المتعلقة بموضوع الدراسة وتحليلها خلال الفترة (1990-2021) وهذا بدراسة مختلف المواضيع المشابهة لموضوعنا من خلال الكتب والمقالات والأطروحات العلمية.

هيكل الدراسة:

قصد الإحاطة بكل جوانب الموضوع، تطلبت الدراسة تناول هذا الموضوع في مقدمة عامة وثلاثة فصول لننهي الدراسة بخاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول: يتم التطرق فيه للإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي،نتناول ا فيه التعريف، الأنواع، طرق قياسه ، والنظريات المفسرة له.

الفصل الثاني:الإطار النظري للادخار ويشمل التعريف، الأنواع، الأهمية، وأيضا علاقة الادخار بالمتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثالث:دراسة تحليلية لكل من الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي ومهما كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، وذلك لكونه الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية للمجتمع، حيث يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي إلى صياغة نماذج ذات قدرة تفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية بحيث زيادته تعبر عن زيادة ثروة بلد معين وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

يعرفه الاقتصادي "سيمون كوزنتس" على أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية.[1]

يعرفه الاقتصادي " ساموبلسون" هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد أو بطريقة أخرى يكون نموا اقتصاديا لما تكون حدود الانتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي، حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته.[2]

كما يمكننا القول بأن النمو الاقتصادي هو حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تتدرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الإنتاج مثل زيادة الاستثمار وتحقيق التقدم التقني وتأهيل الأيادي العاملة وزيادة كفاءتها، والذي يساهم إجمالا في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .[3]

وكخلاصة للتعريفات السابقة، يمكننا أن نعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة النسبية الحقيقية في الناتج الوطني في سنة معينة بالنسبة للسنة السابقة مما يضمن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،

---

[1] كبير مولود، **الادخار ودوره في النمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص 85.

[2] كبير مولود، نفس المصدر، ص 85.

[3] بن سليمان يحي، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، دراسة تحليلية قياسية 1980-2014**، أطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2019، ص ص 53-54.

ولا يتحقق النمو إلا بتضافر عوامل الانتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة كميات الانتاج المستعملة وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل هذه العوامل.[1]

ثانيا: مفهوم التنمية

يرى "جيرارد ماير" بأن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن، كما يعرفها كذلك على أنها ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وتحقيق العدل والمساواة.[2]

يرى " بلدوين ماير " بأن التنمية هي عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم.[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل للتنمية الاقتصادية على أنها التطور ألبنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن النمو الاقتصادي يعبر عن ظاهرة كمية، بينما تعتبر التنمية الاقتصادية عن عملية شاملة تعني بالإنسان عن طريق تحسين أوضاعه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالنمو يعد أمرا ضروريا للتنمية لكنه غير كافي لتحقيقها وهو ما يؤكده "ولنسكي" بالقول أن التنمية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي، إلا أن النمو كان أساسيا فانه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقيها.[4]

---

[1] بن سليمان يحي، مرجع سابق، ص 54 .

[2] ضيف أحمد، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 2.

[3] ضيف أحمد، نفس المصدر، ص 3.

[4] نوي سميحة، **دور المساعدات الإنمائية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا**، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012، ص 3.

يمكننا الجزم بأن التنمية أوسع من مجرد ارتفاع في الدخل، حيث أن الأثر التراكمي للتنمية ليس مجرد النمو بل هو تحول عميق في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إنها التنمية التي تعنى بتحقيق حياة أفضل للإنسان.[1]

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يتميز النمو الاقتصادي من ثلاثة أنواع من النمو تتمثل في مايلي:

- ✓ **النمو الطبيعي**
- ✓ **النمو العابر**
- ✓ **النمو المخطط**

أ **النمو الطبيعي:** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، وتتلخص العمليات الموضوعية سابقة الذكر في أربع عمليات كما يلي:[2]

- **العملية الأولى:** هي عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل بالانتقال من مرحلة الزراعة إلى الصناعة اليدوية فالصناعة الآلية الكبرى.
- **العملية الثانية:** هي عملية تراكم أولي لرأس المال، في بادئ الأمر كان مركزا على خدمة التجارة الخارجية للدولة ليتحول بعد ذلك إلى الصناعة.
- **العملية الثالثة:** هي عملية سيادة الإنتاج السلعي والانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، ليس بهدف إشباع حاجيات المنتج نفسه بل بهدف المبادلة في السوق، ثم ومن خلال المداخيل المحققة يتم اقتناء سلع الاستهلاك. إن هذا التحول الذي طرأ على المنتجات بتحولها إلى سلع تتداول في السوق وليست للاستهلاك الذاتي فحسب، إضافة إلى سيادة العلاقات السلعية و النقدية دفع إلى نمو المجتمعات تاريخيا.

---

[1] نوي سميحة، مرجع سابق، ص 4.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص ص 6-7.

- **العملية الرابعة:** هي عملية خاصة بسيادة وتكوين السوق الداخلي، بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب، كما يتكفل هذا السوق بالتمهيد لقيام سوق وطني واسع.

إن هذا النمط من النمو ذو مرونة كبيرة في الإطار الاجتماعي والثقافي للبلدان الرأسمالية المتطورة، بحيث تنتقل شرارة النمو بسرعة كبيرة من قطاع إلى آخر بموجب الترابطات الأمامية والخلفية.

ب **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية لا تلبث وأن تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته. يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية، حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها.[1]

ت **النمو المخطط:** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة، كما ترتبط أيضا بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي تعتبر نهجا علميا حديثا، فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه عدة دول، وغدت التنمية بذلك هدفا غاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكينزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق بمستويات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: خصائص النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو المحرك الذي يعمل على زيادة مستوى المعيشة ويوفر الزيادة في السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية، وعادة ما يرتبط النمو بالأهداف حيث الزيادة في إجمالي الناتج عن الزيادة في السكان، وهذا يعني الزيادة في مستويات المعيشة.

---

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 8.

[2] مصطفى بن ساحة، نفس المصدر، ص 8.

يمكن القول أن النمو الاقتصادي يوفر القوة والمناعة، كما أنه يوفر الإمكانات اللازمة لنشر الثقافة وإتاحة المعلومات وتسهيل التنقل والتواصل وتوفير أماكن الترفيه والترويح، غير أنه وبالرغم من أهميته إلا أنه لا يعكس تحسنا في مؤشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [1]

كما يمكننا اختصار خصائص النمو الاقتصادي في النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل الدولة.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستوى المعيشة على المدى الطويل.
- يساهم النمو الاقتصادي في سياسة إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بسهولة.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار.
- يلعب النمو الاقتصادي دورا هاما في الأمن الوطني.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فان الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثماره.

المبحث الثاني: محددات، طرق قياس ونظريات النمو الاقتصادي

حضي النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي وتم تناوله من طرف المفكرين الاقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة، فقد أعطي له نظريات عديدة تعكس ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى محددات وطرق قياس النمو الاقتصادي إضافة إلى النظريات والنماذج.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

يوجد العديد من العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي تتمثل في ما يلي:[2]

---

[1] لوح حكيم، **دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، دراسة حالة الجزائر 1990-2013**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم، 2017، ص 88.

[2] زراري حليمة، السهلي عزيزة، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا للفترة 1981-2018**، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية –أدرار–الجزائر، 2021، ص ص 11-12.

- **العامل البشري:** إن الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ينتج عنه الزيادة في متوسط الدخل الفردي مع بقاء معدلات النمو السكاني منخفضة، أي كلما كانت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي أكبر من النمو السكاني يؤدي ذلك إلى الرفع من معدلات متوسط الدخل الحقيقي للفرد، وعليه تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والعكس صحيح أي أن ارتفاع معدلات النمو السكاني بنسبة أكبر من معدلات الناتج الوطني الحقيقي هذا يؤثر سلبا على معدل الدخل الحقيقي للفرد.
- **العامل البيئي:** إن العوامل البيئية المناسبة من طبيعة، الأرض، المياه، المناخ...الخ تساعد كثيرا في ازدهار الاقتصاد ونموه، إلا أن بعض الاقتصاديون يعتبرون أن هذا العامل غير كافي لوحده، فيجب توفر كل من رأس المال والمهارات الأساسية من أجل استغلال الموارد، وأن يكون الطلب مبرر كافي من أجل الاستغلال.
- **تراكم رأس المال:** هو مقدار كل ما يحوزه الاقتصاد من السلع الرأسمالية، المؤسسات الإنتاجية وتكون حتما ناتجة عن الزيادة في حجم الادخار ويعتبر نسبة من الدخل الذي يستغنى عنه في الاستهلاك.
- **التقدم التكنولوجي:** يعتبر محدد أساسي في تحسين وزيادة عملية النمو الاقتصادي، بحيث يعبر عن درجة تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل الرفع من مستويات الرفاهية للأفراد، بحيث زيادة الابتكارات والاختراعات تؤدي إلى التطور الاقتصادي.

المطلب الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة بين كل من المدخلات و المخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب عديدة تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات وكذا كيفية بناء المؤشرات والأساس المعتمد في ذلك.

وتقديرات النمو هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، وبالتالي تبرز ثلاث طرق لقياس حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الإنفاق، كما يلي:[1]

[1] بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم – الجزائر، 2010، ص 75.

أولا: طريقة القيمة المضافة

تعرف القيمة المضافة أنها ذلك الارتفاع في القيمة الناتج عن استعمال سلع ما في عملية الانتاج، أما حسابيا فتقدر القيمة المضافة كما يلي:

القيمة المضافة لمنتوج ما = قيمة المنتوج النهائي – قيمة المنتجات الوسيطية

حيث أن:

المنتجات النهائية: هي المنتجات الموجهة للاستهلاك النهائي سواء من قبل العائلات أو المؤسسات إذا كانت في شكل معدات وتجهيزات.

المنتجات الوسيطية: هي المنتجات المستهلكة عند استخدامها في عملية الانتاج.

وتعتبر طريقة القيمة المضافة من أكثر الطرق دلالة وتعبيرا عن حجم الناتج المحصل عليه من عملية الانتاج، كونها تتفادى مشكلة تكرار قيم بعض المنتجات في حساب قيمة الناتج الداخلي الخام، حيث أنه تبعا لهذه الطريقة يكون:

الناتج الداخلي الخام = مجموع القيمة المضافة في كل قطاعات الاقتصاد المحلي

أي أن الناتج الداخلي الخام هو إجمالي القيمة المضافة لكل السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي وليس إلى إجمالي القيم النهائية للسلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، لأن ذلك يؤدي إلى تكرار قيم المنتجات الوسيطية في حساب الناتج الداخلي الخام مرتين، مرة كقيمة نهائية ومرة كقيمة وسيطة في سلعة نهائية أخرى، ولهذا السبب جاءت طريقة القيمة المضافة لتجنب مشكلة ازدواج القيم في حساب الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: طريقة الدخل

يقيس الناتج الداخلي الخام إجمالي الدخل المحصل عليه في الاقتصاد المحلي، حيث أن هذا الأخير هو إجمالي دخول عوامل الانتاج العاملة في الاقتصاد المحلي، بحيث نستنتج أن:

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

حيث:

الناتج الداخلي الخام: مقدر بتكلفة عوامل الانتاج.

الدخل الوطني: مجموع الأجور + مجموع الأرباح + مجموع الريوع.

وبالتالي فان مقدار الدخل الوطني المتكون من مجموع عوائد عوامل الانتاج يتعادل بالضرورة مع الناتج الوطني والذي يحسب كمجموع للقيم المضافة المتولدة في المؤسسات والنشاطات الإنتاجية المختلفة وللحصول على تقدير إجمالي للناتج الوطني بسعر السوق نجد:

الناتج الوطني الخام بسعر السوق = الناتج الداخلي الخام بتكلفة عوامل الانتاج + ضرائب غير مباشرة + قيمة الاهتلاك .

ثالثا: طريقة الإنفاق

يتساوى إجمالي الإنفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي، وتفسير ذلك ينطبق من أساس أن أي عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، يتولد عنها بالضرورة دخل لطرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل.

وبالتالي فان الإنفاق يساوي الدخل والدخل يساوي الناتج الداخلي الخام فان:

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

حيث أن الإنفاق الكلي : $Y = C + I + G + (X - M)$

Y : يمثل الدخل الوطني

C : يمثل إنفاق القطاع العائلي (الاستهلاك)

I : يمثل إنفاق قطاع الأعمال (الاستثمار الخاص)

G : يمثل إنفاق القطاع الحكومي

(X – M) : يمثل إنفاق القطاع الخارجي (الصادرات والواردات).

المطلب الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

يوجد العديد من نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي تفسر النمو الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

النظرية الكلاسيكية:

تضم المدرسة الكلاسيكية في النمو الاقتصادي آراء كل من "ادم سميث"، "ديفيد ريكاردو"، روبرت مالتوس"، كارل ماركس"، وقد قاموا بوضع العديد من الفرضيات أهمها المنافسة التامة والملكية الخاصة وسيادة حالة التشغيل الكامل للموارد وحرية ممارسة النشاط للأفراد، وأكدوا على عاملين رئيسيين في النمو الاقتصادي هما تقسيم العمل وتراكم رأس المال، ولكي يتحقق النمو الاقتصادي عند الكلاسيك يجب التطرق إلى ما يلي.[1]

يرى الكلاسيك في ظل افتراضات كل من ثبات رأس المال المستخدم والفن الإنتاجي، بأن الانتاج هو دالة لعدة عوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، وتحقيق النمو أي تغير الانتاج يحصل في حال تغير أحد هذه العوامل أو جميعها ما عدا الأرض الزراعية أي الموارد الطبيعية التي اعتبرها الكلاسيك ثابتة والعوامل الأخرى متغيرة، ولذا فان عملية الانتاج للموارد الطبيعية تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وبذلك يكون الاعتقاد السائد عند الكلاسيك أن عملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وتقدم الفن

[1] ياسر علي محمد ألراجحي، **دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، جمهورية العراق، 2021، ص ص 45-46.

الإنتاجي هما القوى الدافعة للنمو الاقتصادي، إذ الربح هو الحافز للاستثمار وبزيادته يرتفع تكوين رأس المال الذي بدوره يؤدي إلى التقدم التكنولوجي

يرى الكلاسيك بوجود علاقة ما بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، حيث بزيادة الأول يزداد الثاني ، إذ يعتمد النمو السكاني على عملية التراكم الرأسمالي حيث ينتج من هذه العملية زيادة الرصيد الكلي للأجور وبالتالي زيادة معدل الأجور وتزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت في حالة زيادة حجم السكان ينخفض التراكم الرأسمالي، إذ النمو السكاني يؤدي إلى تناقص الغلة في الأرض وبالتالي ارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي ومن ثم الأجور وانخفاض الأرباح و الادخارات وفي النتيجة انخفاض تكوين رأس المال

ميل الأرباح نحو الانخفاض، إذ نظرا لتزايد المنافسة لتحقيق زيادة في تكوين رأس المال ترتفع الأجور نتيجة لذلك طبقا لرأي " ادم سميث"

اعتقد الكلاسيك بسوق المنافسة الكاملة أو ما يسمى بالسوق الحر أن اليد الخفية تعمل على تعظيم الدخل القومي

اعتقد الكلاسيك بظهور حالة الثبات والركود كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي بسبب المنافسة ما بين الرأسمال وندرة الموارد الطبيعية التي تخضع لظاهرة الغلة المتناقصة
الحاجة إلى تغيرات في العوامل البيئية والاجتماعية والمؤسسات والسياسات المواتية للنمو التي تشمل حكومة مستقرة ونظام اجتماعي إداري ومؤسسات منظمة تمويلية ، ونظام شرعي قانوني وكفاءة النظام الإنتاجي، فضلا عن تحرير الناس من التقاليد والخرافات القديمة وتحديد حجم العائلة
وبذلك اعتقد الكلاسيك أن السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي هو التراكم الرأسمالي، والمصدر الوحيد للادخار هي الأرباح، واعتقدوا أن النتيجة النهائية للنظام الرأسمالي هو الركود لتحقيق النمو الاقتصادي.

أ نظرية "ادم سميث":

حسب "سميث" يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وفرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات التت تؤدي إلى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الانتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات التي ينتشر استغلالها بكثرة

في النشاطات الصناعية لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة.[1]

ب نظرية "دافيد ريكاردو":

اعتبر "ريكاردو" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود أو الثبات، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد كفاف، أما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة ل "ادم سميث ودافيد ريكاردو" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي– اجتماعي، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقة عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال.[2]

ت نظرية "روبرت مالتوس":

ركز "مالتوس" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الانتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له

[1] كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2013، ص 35.

[2] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص ص 35-36.

من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع فينخفض العرض ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف وبالتالي فان أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "مالتوس" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الانتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان.[1]

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

لقد وجهت عدة انتقادات للنظرية الكلاسيكية في مجال تحليلها للنمو الاقتصادي ويمكن حصرها فيما يلي:[2]

- **الأرباح مصدر للادخار:** اعتبر الكلاسيك أن الأرباح هي مصدر الادخار، ولكن التجارب أشارت إلى أن هناك مصادر أخرى للادخار ومنها ادخار الطبقة الوسطى وكذلك ادخار الحكومة والقطاع العام؛
- **اعتماد قوانين غير واقعية:** لقد كانت نظرة الكلاسيك للاقتصاد نظرة تشاؤمية والتي ترى بأن نهاية التطور الرأسمالي هي الركود، والتي أسندت إلى تناقص العوائد للأرض، وقد قللوا من أهمية إمكانيات التطور التكنولوجي في الحد من أثر تناقص العوائد.
- يرى الكلاسيك أن الادخار يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي الادخار يساوي الاستثمار، ولكن "شومبيتر" قال أن الاستثمار يمكن أن يزيد على الادخار من خلال التمويل المصرفي للاستثمار.
- **إهمال النظرية الكلاسيكية للقطاع العام:** يؤكد بعض الاقتصاديين بأن النظرية الكلاسيكية فشلت في إدراك أهمية القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي، وخاصة في البلدان النامية حيث تقل المؤسسات الخاصة مما يفرض على الحكومة التدخل في النشاط الاقتصادي.
- **عدم إدراك أهمية التقدم التكنولوجي:** افترضت النظرية الكلاسيكية بأن المعرفة معطاة وثابتة عبر الزمن، وبهذا فإنها فشلت في تصور أهمية التأثير الذي تتركه المعرفة والتكنولوجيا على التنمية الاقتصادية السريعة للبلدان المتقدمة.

---

[1] كبداني سيد أحمد، مرجع سابق، ص 36.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص 20-21.

❖ **تصورات خاطئة عن الأجور والأرباح:** أظهرت التجارب العلمية للنمو أن الأجور لم تبقى عند مستوى الكفاف كما توقعت النظرية الكلاسيكية، بل ارتفعت بشكل مستمر دون أن يحصل انخفاض في معدلات الأرباح لدى المؤسسات.

النظرية الكينزية:

نتيجة للكساد الكبير (1929-1933) وانهيار النظرية الكلاسيكية وتطور الرأسمالية التي أثمرت عنها نضج النظرية الكينزية، والتي جاءت بأفكار تهتم بالمخاطر المحدقة بالرأسمالية والمختلفة عن الكلاسيكية وتتركز حول الطلب الكلي الفعال وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بواسطة سياسات نقدية مالية لعلاج البطالة التي تحصل نتيجة نقص الطلب الكلي الفعال، وان الادخار والاستثمار لا يتطابقان كون يميل معدل الربح للتناقص بسبب انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وبذلك أصبحت النظرية الكينزية لها صدى واسع في جميع الكتابات الاقتصادية في الدول الصناعية والرأسمالية، إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت نظرية عادية لها عيوب ونواقص ومنها ارتباطها بالأجل القصير، إذ لا تصلح لتفسير التطورات في الأجل الطويل، ومن جهة أخرى اتسمت بطباعها الستاتيكي (ألسكوني) ، بحيث لا تأخذ بعين الاعتبار مستقبل النمو وحركة النظام الرأسمالي، وبعد حصول أزمة اقتصادية سنة 1949 في الولايات المتحدة التي أدت إلى تدهور الاستثمار المساهم في تكوين رأس المال الثابت وانخفاض مستوى الانتاج الصناعي، ومن ناحية أخرى ظهور النظام الاشتراكي في عدد من دول أوربا الشرقية وما حققته من تطور على مستوى الانتاج وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، وكذلك ظهور قضايا التنمية في البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي ونتيجة هذه العوامل من أزمات اقتصادية وظهور النظام الاشتراكي على المستوى العالمي، وطرح قضايا التنمية الاقتصادية للبلدان المستقلة، أصبح توجه الكينزيين نحو الاهتمام بقضية النمو الطويل المدى للرأسمالية وهذه المرحلة سميت نماذج النمو الكينزية ومنها نموذج كل من " هارود، كالدور، وجوان روبنسون". وفقا للنظرية الكينزية يرتبط نمو الدخل الوطني بنظرية المضاعف، إذ يرتفع الدخل القومي ضعف مقدار الزيادة في الإنفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، ويوجد ثلاث معدلات للنمو وفقا للنظرية الكينزية كالتالي.[1]

1. **معدل النمو الفعلي:** هو التغير الحاصل في نسبة الدخل القومي إلى الدخل القومي الكلي.

[1] ياسر علي محمد ألراجحي، مرجع سابق، ص 47.

2. **معدل النمو المرغوب فيه (التوازني):** يتحقق هذا المعدل عند وصول الطاقة الإنتاجية إلى أقصى حد.
3. **معدل النمو الطبيعي:** يمثل أقصى حد للنمو من خلال التوظيف الكامل لكل من عمليات تراكم رأس المال، التحسينات التكنولوجية، والاستخدام الكامل للقوى العاملة.

يعتبر نموذج "هارود– دومار" من أشهر نماذج الكينزيين ويعتبر الادخار ورأس المال أساس عملية النمو الاقتصادي، ويوضح هذا النموذج كيف أن معدل النمو الاقتصادي في أي دولة والذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل الوطني يتحدد من خلاله النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني.

عرض النموذج:

1. الادخار S يكون نسبة s من الدخل الوطني:

$$S = sy \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

2. الاستثمار I يعرف على أنه التغيير في رصيد رأس المال K

$$I = \Delta K \dots\dots\dots\dots (2)$$

بما أن K له علاقة بالدخل الوطني وفقا لمعامل رأس المال الناتج، فان k :

$$k = \frac{k}{y} \rightarrow \quad k = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

$$\Delta k = k\Delta y \dots\dots\dots (3)$$

3. الادخار الوطني الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار الوطني I :

$$I = S \dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

ومن خلال العلاقة (1) يمكن أن نعرف أن $S = sY$ والمعادلة (2) والمعادلة (3) يمكن أن نعرف:

$$I = \Delta k = k\Delta y$$

وبالتالي يمكن كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (4) على الشكل التالي:

$$S = sy = k\Delta y = \Delta k = I \dots\dots\dots (5)$$

أو ببساطة تكون كالتالي:

$$Sy = k\Delta y \dots \dots \dots (6)$$

وبقسمة جانبي المعادلة (6) على Y ثم على K نحصل على المعادلة التالية:

$$s/k.....(7)=\Delta y/y$$

أين يلاحظ من خلال المعادلة السابقة أن $\Delta y/y$ يشير إلى معدل التغيير أو معدل النمو في GDP

المعادلة (7) التي تمثل ترجمة بسيطة لمعادلة "هارود– دومار" المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي، فهي تقرر ببساطة أن معدل النمو الاقتصادي يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار ومعامل رأس المال الناتج، أي أن النمو الاقتصادي سيرتبط بعلاقة مباشرة موجبة مع معدل الادخار ويرتبط كذلك بعلاقة عكسية سالبة مع معامل رأس المال الناتج.

فمن ناحية المنطق الاقتصادي في المعادلة (7) كي يحدث النمو في الاقتصاديات ينبغي أن تدخر أو تستثمر نسبة معينة من ناتجها الوطني، فزيادة ما يمكن ادخاره أو استثماره يسرع النمو.[1]

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

إن الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية فيما يخص تفسير النمو الاقتصادي تتمحور في الانتقادات الموجهة لنموذج "هارود– دومار" حيث بالرغم إلى ما توصل إليه هذا النموذج من نتائج إلا أنه تعرض للعديد من الانتقادات، والتي مفادها أنت بعض الاستنتاجات تعتمد على فرضيات تجعله غير واقعي وذلك كما يلي:[2]

- أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة.
- أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ونسبة رأس المال على الناتج غير واقعية، حيث يمكن أن يتغير في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر.

---

[1] طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف والنمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970–2017**، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان، 2019، ص ص 60–61.

[2] ضيف أحمد، مرجع سابق، ص ص 26–27.

- اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية، حيث أن النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية.
- يتميز النموذج بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما يتعارض مع أوضاع الدول النامية حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة.
- يبدأ النموذج من حالة توازن الاستخدام الكامل، في حين أن هذا غير موجود في البلدان النامية.
- النموذج يفترض اقتصادا مغلقا، في حين أن اقتصاديات الدول النامية غالبا ما تكون مفتوحة على العالم الخارجي.
- يفترض النموذج ثبات الأسعار في حين أن الأسعار في الواقع متغيرة باستمرار.
- الفرضيات التي يعتمد عليها النموذج غير واقعية، ولذلك فاستخدامات هذا النموذج محدودة في الدول النامية.

النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز روادها "ألفريد مارشال" "فيكسل"، و "كلارك" ، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في:[1]

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو لتبرز فكرة "مارشال" المعروفة بالوفرات الخارجية كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا).
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

[1] سعد بن عبد الله الحميد، **النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي**، alukah.net، تم الاطلاع عليه يوم 15 مايو، 2023 ، على الساعة: 14.00.

- بالنسبة لرأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية، فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة فتزيد الاستثمارات ويزيد الانتاج ويتحقق النمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيوكلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي طريقها نحو التقدم لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنمو شكلا أليا ميكانيكيا.
- أما عنصر التنظيم فيرى رواد النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العصوي (وصف مارشال) لا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، وقد استعان النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو بشكل تدريجي متسق متداخل وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- أن النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

يعتبر نموذج " سولو" النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي إسهاما حمل التطوير للنظرية النيوكلاسيكية في النمو، حيث يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج " هارود– دومار" عن طريق إدخال عنصر العمل، ومتغير مستقل ثالث وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي.

وتتمثل المتغيرات الداخلية في النموذج في كل من العمل L ، رأس المال K ، الانتاج Y ، مردودية العمل A حيث بحوزة الاقتصاد في كل لحظة حجم معين من العوامل الثلاثة، وتدخل هذه العوامل في دالة الانتاج في الشكل التالي:

- $Y(t) = F((k(t), A(t) L(t)) \dots\dots\dots\dots\dots 1$

حيث t : تمثل الزمن

ومن خصوصيات هذه الدالة، الزمن لا يدخل مباشرة في الدالة، وأن الانتاج يتغير في الزمن بتغير عوامل الانتاج المحصل عليها عن طريق كميات معطاة من رأس المال والعمل والتي تزداد في الزمن عن طريق التقدم التقني والذي يتم بزيادة حجم المعرفة ، أما الجداء AL يسمى بالعمل الفعلي ويقال على التقدم التقني A الذي يرفع من العمل الفعلي بأنه حيادي، حيث أن الطريقة التي يؤثر بها A على دالة الانتاج يستلزم أن نسبة الانتاج K/Y ثابتة، وهذه النتيجة مؤكدة في المدى الطويل عن طريق المعطيات التجريبية.

ومن الفرضيات الأساسية في نموذج "سولو" هو أن كل من عوامل الانتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفورات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالاضافة إلى ذلك فانه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد لا يحدث غي حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كميات رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الانتاج بأكثر من الضعف.

وكذلك من خصوصيات دالة الانتاج أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى ما لا نهاية لما كل من رأس المال والعمل لا يؤولون إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما لا يؤولون إلى ما لانهاية كالتالي:[1]

$$= \lim_{L\to 0}(Fl)^1 = \infty \; ; \; \lim_{K\to\infty}(Fk)^1 = \lim_{L\to\infty}(Fl)^1 = 0 \ldots\ldots\ldots 2 \lim_{K\to 0}(Fk)^1 \quad -$$

ويفترض نموذج "سولو" أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، بحيث نرمز لنسبة الادخار ب S ، فان الزيادة في رأس المال تكتب كالتالي: $dK(t)/dt = sY(t)$ وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي قيمته n بالاضافة إلى أن سوق العمل هو في التوازن في المدى الطويل، وعليه فان المتغيرة L تمثل كل من العرض والطلب ويمكن كتابتها كالتالي: $dL(t)/dt = nL(t)$

وإذا قمنا بالتعبير عن الزيادة A(t) بزيادة أسية $e^{\partial t}$ فان الزيادة في رأس المال للفرد تكتب كالتالي:

$$dK(t)/dt = sf[K(t)] - (n + \partial)k(t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 3$$

وبالتالي فان نمط النمو النظامي يعرف بقيمته k* من k بحيث:

$$sf[k^*] = (n + \partial)\, k^* \ldots\ldots\ldots\ldots 4 \quad -$$

حيث تتمثل الحالة النظامية في كون عدة متغيرات تنمو بمعدل ثابت، أي أن $dk(t)/dt = 0$.

الانتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية:

[1] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**،رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير– جامعة وهران، 2013، ص ص 40–42.

تتمثل أهم الانتقادات فيما يلي:[1]

- التركيز على النواحي الاقتصادية في تحقيق النمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى، التي لا تقل أهمية مثل النواحي الاجتماعية، الثقافية والسياسية؛
- الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية في المدى القصير، بدون الإشارة إلى ما سيحدث على المدى الطويل؛
- القول بأن التنمية تتم تدريجيا بخلاف ما هو متفق عليه في الكتابات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.
- افتراض حرية التجارة الخارجية أمر لم يسهل تطبيقه بعد، ذلك مع وجود التدخل الحكومي والحواجز الخارجية خاصة بعد الثلاثينات من القرن العشرين.

النظرية الحديثة:

تفسر هذه النظرية الاختلاف الحاصل مي معدلات النمو بين البلدان المختلفة، وتحاول تفسير العوامل التي تحدد معدل نمو الناتج المحلي الذي لم يفسره "سولو" والذي يعرف ببواقي "سولو"، وتساعد هذه النظرية في شرح التدفقات الدولية غير العادية لرأس المال التي تعمل على تضخم الثروة بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وحدوث زيادة في معدلات عوائد الاستثمار للدولة النامية مع قلة معدلات رأس المال والعمل بسبب تدني مستويات الاستثمار المحتملة مثل البحث والتطوير ورأس المال البشري، وعدم حصول الأفراد على مكاسب شخصية ناتجة من الوفورات الخارجية التي تأتي من استثماراتهم.[2]

أولا: نموذج "رومر" 1986:

ظهر هذا النموذج عام 1986 حيث اكتشف "رومر" الشروط التي في ظلها يكون النمو الاقتصادي المستدام ممكنا عندما لا تكون هناك زيادات خارجية في الانتاج، ويوجد فرضيتين لنموذج "رومر" هما:[3]

1. أن الاستثمار في رأس المال البشري يؤدي إلى زيادة الأرباح والتعليم.

---

[1] سعدي زوبيدة، يحياوي يمينة، تأثير الإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة (1980-2012)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس المدية، 2019، ص58.

[2] منى فوزي رجب عواد، **الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة ماجستير، عمادة الدراسات العليا جامعة القدس- فلسطين، 2020، ص 35.

[3] منى فوزي رجب عواد، نفس المصدر، ص ص 35-36.

2. المعرفة التكنولوجية المتاحة للمؤسسة تعتبر سلعة جماعية تسمح لها بالانخراط مع مختلف المؤسسات الأخرى، ويكون للخبرة دور إيجابي في تطبيق المعرفة التكنولوجية.

ثانيا: نموذج AK :

يتميز هذا النموذج ببساطته فهو يعالج مشكلة تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وتم إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية لتفادي هذه المشكلة، وتأخذ دالة الانتاج المعتمدة في هذا النموذج الشكل التالي:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

A : ترمز لأي عامل يؤثر في التكنولوجيا.

K : رأس المال المادي والبشري.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال اشتقاق المعادلة (1) نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times \frac{\Delta K}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث أن التغير التكنولوجي هو:

$$\Delta K = S.Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبالتعويض عن قيمة المعادلة (1) في المعادلة (3) نحصل على:

$$\Delta K = S.A.K \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4$$

وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times \frac{S.A.K}{K} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وباختصار المعادلة (5) نحصل على: $\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta A}{A} \times S.A$

أي أن معدل النمو الاقتصادي $\frac{\Delta y}{y}$ يعتمد على معدل النمو التكنولوجي $\frac{\Delta A}{A}$ من جهة وعلى المستوى التكنولوجي A من جهة أخرى بالاضافة لاعتماده على المستوى الادخاري.[1]

ثالثا: نموذج "لوكاس" 1988:

اعتبر "لوكاس" أن الاختلاف في معدلات النمو بين الدول سببها الاختلاف في مستوى تراكم رأس المال البشري بدلا من تناقصها، والمحافظة على ثبات العوائد الحدية وذلك لاستقرار النمو الاقتصادي.

فرضيات النموذج:

1. شكل الاقتصاد من قطاعين فقط أحدهم ينتج السلع والخدمات والآخر يهتم بتكوين رأس المال البشري.
2. رأس المال البشري ينتج من نفسه، والزمن واختصاص الفرد المخصص للدراسة هم من يحددوا تراكم رأس المال البشري، وجميع الأفراد في المجتمع متساوين في المستوى التعليمي ويقضي الفرد كل وقته في العمل أو التراكم الرأسمالي، وبالتالي يكون تراكم رأس المال البشري موضح في المعادلة التالية:

$$= \beta(1-\mu)hh^*$$

β : مقدار الفعالية لنشاط تراكم رأس المال البشري.

h : مخزون رأس المال البشري للفرد.

$(1-\mu)$: الوقت المخصص للتعليم.

وعندما يكون الوقت المخصص للإنتاج μ ثابت يمكن كتابة المعادلة كالتالي: $\frac{h*}{h} = \beta(1-\mu)$

وبذلك كلما زادت حصة الوقت من أجل التعليم والتكوين يحقق الاقتصاد نموا كبيرا في رأس المال البشري عبر الزمن.

أما فيما يخص إنتاج البضائع فان العملية الإنتاجية توضح بدالة "كوب دوغلاس" التي تأخذ الشكل التالي:

$$= AK_i^{\alpha} Y_i(\mu h)^{1-\alpha}$$

حيث: Y_i : تمثل قيمة إنتاج الفرد i

[1] منى فوزي رجب عواد، نفس المصدر، ص ص 36-37.

K_i : عبارة عن رأس المال العيني للفرد.

μ : تمثل الوقت الذي يخصصه الفرد في عملية إنتاج السلع.

A :عبارة عن ثابت موجب يمثل سنة مساهمة رأس المال في الناتج.

وللوصول إلى نمو داخلي دمج "لوكاس" في النموذج تأثير الوفرات الخارجية الناتجة عن مستوى رأس المال البشري مع النشاط الإنتاجي، وذلك لأن كل فرد مهما كان مستواه التعليمي يكون أكثر فاعلية إذا أحيط بأشخاص آخرين فعالين.

وتأخذ المعادلة الشكل التالي: $= AK_i^{\alpha} Y_i (h\alpha)^{\delta} (\mu h)^{1-\alpha}$

حيث أن:

δ : مقدار تأثير الوفرات الخارجية في دالة الانتاج.

$h\alpha$: تمثل مخزون رأس المال البشري لباقي الأفراد في الاقتصاد.

وبفرض أن جميع الأفراد يتمتعون بنفس المستوى التعليمي فان $h\alpha = h_i$ وهذا يوضح أنه عند ارتفاع مؤهلات الفرد فذلك يعود بالإيجاب على فعالية الأفراد المتواجدين معه.

وبسبب الوفرات الخارجية فان دالة الانتاج تتميز بتزايد الغلة $(\delta - 1)$، وبذلك يكون هناك تأثير إيجابي لرأس المال البشري على قيمة الانتاج وهذا يؤدي لنمو النموذج لأن تحسين مستوى الفرد يؤثر بالإيجاب على المخزون المعرفي ومخزون رأس المال البشري، وهذا يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي وإذا حدث إهمال للتعليم والتمرن يحدث عكس ذلك.[1]

[1] منى فوزي رجب عواد، نفس المصدر، ص ص 37-39.

خلاصة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة لدى مختلف دول العالم، حيث باتت هذه الأخيرة تعمل على تحقيقه بشتى الطرق وقد قامت مدارس الفكر الاقتصادي بوضع عدة مفاهيم و تعاريف تعاقبت خلال تلك الحقبة الزمنية بداية من المدارس الكلاسيكية إلى المدارس الحديثة، وكل ذلك من أجل الوصول إلى اقتصاد متكامل طويل الأمد، فالنمو الاقتصادي يعتبر مقياس يحدد مدى التقدم الاقتصادي في دولة ما بحيث الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع تتميز بقدرتها على توفير مستوى معيشي جيد وتحقيق الرفاهية للمجتمع، مع قدرتها أيضا على إنتاج كمية وفيرة من السلع والخدمات الاقتصادية لإشباع حاجيات الأفراد، وهذا يدل على الأداء الجيد للاقتصاد الوطني ونجاعة السياسات المطبقة بغض النظر عن تكاليف النمو الاقتصادي المتمثلة في الإضرار بالمحيط والموارد الطبيعية.

الفصل الثاني :

الإطار المفاهيمي للادخار المحلي

تمهيد:

الادخار ظاهرة اقتصادية واجتماعية تساعد الدولة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي، فقد أصبح هذا الأخير يحضى بأهمية كبيرة عند علماء الاقتصاد والاجتماع وذلك لدوره الكبير في تحقيق مستوى عالي من الرفاهية والاستقرار للمجتمع والدولة بصفة عامة، وله دور أيضا في مواجهة الأزمات الطارئة المستقبلية وبهذا يعتبر الادخار أحد مقاييس التقدم في دولة ما أو تخلفها، وفي هذا الفصل سنتطرق لمفهوم الادخار وما يرتبط به من مفاهيم أخرى.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الادخار المحلي

يعتبر الادخار من أهم المفاهيم الاقتصادية التي تم تداولها عبر تاريخ الفكر الاقتصادي بمختلف مدارسه وذلك لأهميته البالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع والدولة معا، ومن خلال هذا المبحث سنتناول أهم المفاهيم الأساسية للادخار المحلي.

المطلب الأول: ماهية الادخار المحلي

أولا: تعريف الادخار

لغة: " الادخار أصلها اذتخر، فقلبت كل من الذال والتاء دالا مع الإدغام فتحولت الكلمة إلى ادخار مصدر لفعل ادخر شيء أي اختاره أو اتخذه أو خبأه وأعده لوقت حاجته، والادخار في اللغة يعني الاحتفاظ بشيء، أي شيء وتخبئته لوقت الحاجة وكل ما يبقيه المرء لنفسه لوقت الحاجة يسمى مدخرا".[1]

اصطلاحا: لقد تعددت تعريفات الادخار اصطلاحا نذكر أهمها:

" الادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل، والاحتفاظ بالشيء لوقت الحاجة" [2]

" الادخار هو الاحتفاظ بجزء من الدخل بعد عملية الاستهلاك" [3]

تصنف دالة الادخار مجموع المبالغ المدخرة عند مستويات مختلفة من الدخل، حيث تبين دالة الادخار العلاقة الطردية بين الادخار والدخل، أي كلما زاد الدخل المتاح زاد الادخار تبعا لذلك والعكس، كلما قل الدخل المتاح انخفض الادخار، ويمكن صياغة دالة الادخار على النحو التالي:[4]

$$S= y- c.....(1)$$

$$C=\alpha + \beta y \dots \dots (2)$$

---

[1] كبير مولود، مرجع سابق، ص 3.

[2] إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، الادخار مشروعيته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري للنشر والتوزيع، دبي، الطبعة الأولى، 2011، ص 18.

[3] بوعرعور نسرين، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1985-2019)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2021، ص 8.

[4] عمران سليمان، **دراسة اقتصادية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة 1990-2014**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016، ص ص 11-12.

من (1) و (2) نستنتج دالة الادخار على الشكل التالي:

$$\mathbf{s}=-\boldsymbol{\alpha}+(\mathbf{1}-\boldsymbol{\beta})\boldsymbol{y}\ldots\ldots(\mathbf{3})$$

s: حجم المدخرات الحقيقية.

Y: الدخل الحقيقي المتاح.

$(\mathbf{1}-\boldsymbol{\beta})$**:** الميل الحدي للادخار (MPS) ويكون أقل من الواحد وأكبر من الصفر.

$\boldsymbol{\alpha}$: الجزء السالب من دالة الادخار، أو قيمة من مدخرات سابقة لتغطية حجم الاستهلاك عندما يكون حجم الدخل المتاح مساويا للصفر.

إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت $\boldsymbol{\alpha}$، كما تبين أن الدخل عامل مهم يدخل في تحديد مستوى الادخار، وبهذا فان دالة الادخار تتزايد خطيا مع الدخل.

إن هذه المعادلة تعبر عن الفترة القصيرة لوجود الثابت $\boldsymbol{\alpha}$، وتعرف العلاقة بين الدخل والادخار أو الميل الحدي للادخار، ويمكن التمييز هنا بين نوعين من هذه العلاقة هما:

- **الميل المتوسط للادخار:** ويمثل ببساطة متوسط ما يدخر من الدخل أو نسبة الادخار إلى الدخل.

$$\text{APS}=\frac{\boldsymbol{S}}{\boldsymbol{Y}}=\frac{\text{الادخار}}{\text{الدخل}}$$

- **الميل الحدي للادخار:** يمثل نسبة التغير في الادخار الكلي إلى التغير في الدخل الكلي، أو التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار وحدة واحدة.

$$\textbf{أي}\quad \textbf{MPS}=\frac{\text{التغير في الادخار}}{\text{التغير في الدخل}}=\frac{\Delta \boldsymbol{S}}{\Delta \boldsymbol{Y}}$$

ثانيا: أهداف الادخار

تتمثل أهداف الادخار في:[1]

- تحقيق المزيد من التقدم في مختلف مجالات التنمية، كونه يخلق استثمار جديد يؤدي إلى الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.
- تحقيق أرباح وعائدات تنمي الاقتصاد الوطني، كون الأموال المدخرة موجهة إلى الاستثمار.
- الحد من ارتفاع الأسعار ومحاربة التضخم وزيادة عرض السلع والخدمات؛
- تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تقليل نسب البطالة وتحسين مستوى الخدمات؛
- الحد من الاستهلاك المفرط، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ومواجهة المشكلات المستقبلية.

المطلب الثاني: أنواع الادخار ومحدداته

أولا: أنواع الادخار

ينقسم الادخار إلى عدة تقسيمات كالتالي:

1. حسب طبيعة التكوين: يوجد نوعين هما الادخار الإجباري والادخار الاختياري

1.1. الادخار الإجباري:

يعتبر أحد الأشكال الأساسية من أشكال الادخار الذي تلجأ إليه الدولة لصالحها ولصالح الفرد نفسه حيث يمثل أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية سواء الهادفة إلى الربح أو المنفعة العامة كشق الطرقات وبناء المدارس ...، إضافة إلى كونه منفعة للفرد المدخر نفسه كالمعاشات واشتراكات الضمان الاجتماعي ويتضمن هذا الشكل من الادخار ما يلي:[2]

- **الادخار لصالح الدولة:** هو نوع من الادخار الذي تعتمد عليه الدولة وتلتزم به وذلك من خلال الامتناع عن استهلاك جزء من الأرباح في المؤسسات ومشروعات القطاع العام وحصيلة الرسوم والضرائب التي تحددها الحكومة على السلع المستوردة أو المنتجة محليا، وأنواع الضرائب والرسوم الأخرى.

---

[1] فراخ غشام، منى مخلوف، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990-2022)**، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، 2022، ص 14.

[2] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR) 1970-2004**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 22-23.

- **الادخار لصالح المواطن نفسه:** هو نوع من الادخار الذي تتضمنه الدولة وتلتزم به، كمشروعات التأمينات الاجتماعية والمعاشات، ومن أمثلة هذا الادخار هو ما تقرره الدولة من اقتطاع نسبة من أجر العاملين بالحكومة (الوظيف العمومي)، ومؤسسات القطاع العام باعتباره ادخارا لصالح الفرد المدخر نفسه وتعود عليه بالفائدة المباشرة.

2.1. الادخار الاختياري:

هو الشكل الأساسي الثاني من أشكال الادخار، حيث يتم عن طريق اقتناع العون الاقتصادي إراديا بالامتناع عن استهلاك جزء معين من دخله وهذا لاستثماره في وقت آخر وذلك قصد إحداث توازن مرغوب فيه من جانب العون.

وبعبارة أخرى فان الادخار الاختياري هو ادخار فردي نابع من حرية العون الاقتصادي ورغبته بالادخار وهذا دون دافع خارجي يجبره أو يلزمه به، كما تتميز المدخرات الفردية بالأهمية البالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي يستثمر في خطة التنمية وضرورتها في رفع المستوى المعيشي العام، كما تساهم المدخرات الفردية مساهمة فعالة في تحقيق فرص العمل وفي تحقيق الدخول الملائمة للأفراد ومن ثم الأسر.

ولما كان الادخار الفردي اختياريا فالفرد بالرغم من حريته في تحديد المبلغ الذي يدخره فان له الحرية في اختيار الوسيلة لذلك، فوسائل الادخار الفردي متعددة نذكر منها:[1]

- **الودائع الادخارية:**

هي وسيلة يلجأ إليها الفرد قصد تكوين حصيلة ادخارية وهذا لتحقيق أهدافه فيما بعد، وتتنوع هذه الوسائل بما تتفق مع اتجاهات الفرد نفسه، فقد تتم عن طريق أجهزة ادخارية كصناديق التوفير والاحتياط وبنوك الادخار أو البنوك التجارية، وتعتبر هذه الودائع عملية ادخار حقيقية نظرا للعائد المنتظر منها، وكذا مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تقوم بها الدولة.

- **الودائع والحسابات الجارية:**

[1] جنيدي مراد، نفس المصدر، ص 24.

هي ودائع تختص عن غيرها بأنها تكون دائما تحت تصرف صاحبها كما يمكن لصاحبها سحبها والاستفادة منها كليا أو جزئيا حين يشاء دون أي إشعار مسبق، كما لا يحق للبنك وضع أي قيود أمام صاحبها أثناء السحب، وكل هذا مقابل أنه لا يمكن لصاحبها الحصول على فوائد نظرا للطبيعة الجارية لهذه الودائع في منح قروض استثمارية.

- **الأسهم والسندات:**

الأسهم لها أهمية من حيث اعتبارها وسيلة ادخارية، وهي عبارة عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرتها، وهي أوراق مالية متداولة في بورصة القيم المنقولة، كما يسمح السهم لصاحبه الاستفادة من عائد الربح كما يتحمل الخسارة، وتساهم هذه الوسيلة في النهوض الاقتصادي باعتبارها أداة من أدوات الانتاج.

أما السندات فهي أوراق مالية تثبت دائنية صاحبها للمؤسسة المالية التي أصدرتها، كما يتميز السند بدخل ثابت يتمثل في قيمة تلك الفائدة التي تعود على حامله، أي أن السند يعبر عن ادخار حقيقي كما تساهم السندات في عمليات التمويل الاستثماري أو تحقيق الهدف من إصدارها.

- **شركات التأمين على الحياة:**

هي عبارة عن وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار، إذ يلتزم الفرد المؤمن بدفع أقساط محددة يتفق عليها حسب جداول وصيغ تضعها هذه الشركات وهذا في مقابل إمكانية الحصول عليها، أي هذه الأقساط في حالة وقوع أخطار أو كوارث معينة تم الاتفاق عليها مسبقا كالعجز، الوفاة...، وفي هذه الحالة لا يمكن للفرد أن يستفيد كليا من ادخاراته حتى ولو طلب ذلك بنفسه.

2. حسب الحدود الجغرافية:

هناك نشاطات اقتصادية من إنتاج أو استهلاك أو ادخار أو استثمار أو تبادل تحدث داخل حدود الدولة وخارجها ومن هنا نميز مفهومين من الادخار، المحلي والوطني كالتالي:[1]

1.2- الادخار المحلي:

هو عبارة عن مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها، وهي تعبر عن مجموع مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال ومدخرات الدولة والمؤسسات والشركات التابعة لها.

---

[1] خلادي إيمان نور اليقين، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص ص 64-65.

2.2- الادخار الوطني:

هو عبارة عن الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالاضافة إلى جزء يتكون في الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية، ويقصد بهذا الأخير الفرق بين قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات للدولة المعنية، أي أنه مجموع الادخار المحلي الإجمالي مضافا إليه صافي دخول عناصر الانتاج العاملة في الخارج.

كما يمكن أن يكون صافي المعاملات الخارجية موجبا أو سالبا، ففي الحالة الأولى يكون اقتصاد الدولة المعنية له حقوق اتجاه العالم الخارجي بقيمة هذه الزيادة، كما يمكن أن تأخذ هذه الحقوق عدة أشكال أهمها أصول مالية مثل العملات الأجنبية والأوراق المالية، أو أصول إنتاجية ثابتة تدر عائدا سنويا، وفي هذه الحالة يكون الادخار الوطني أكبر من الادخار المحلي، والعكس صحيح حيث يكون الادخار الوطني أقل من الادخار المحلي في حالة ما إذا كان صافي العملات الخارجية سالبا، أي وجود عجز في معاملات الدولة مع الخارج.

3. حسب نوع المدخر (المصدر):

عند تحديد الادخار حسب مصادره نميز ثلاثة أعوان اقتصاديين كما يلي:[1]

1.3. ادخار العائلات:

يتمثل في الادخار الذي يقوم به الأفراد عندما يكون عندهم فائض في الدخل الخاص بهم على ما ينفقونه على الاستهلاك ويوجه الفائض للادخار، بأن يوضع في صناديق التوفير، أو بواليص التأمين، أو الودائع الآجلة، أو شراء أوراق مالية، أو الاكتتاب في أسهم الشركات.

2.3. ادخار المؤسسات:

يمثل ادخار المؤسسات سواء قطاع الأعمال الخاص أو العمومي، في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها في زيادة استثمارها.

3.3. ادخار الدولة:

تعمل الحكومات دائما على تنمية مواردها، وإلى تخفيض نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى تمويل الاستثمار، أي تكوين رأس مال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياط لمواجهة ما يطرأ عن عجز في الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة، ونقصد بالعجز زيادة قيمة النفقات عن الإيرادات، هذا الفائض هو ما يعبر عنه بالادخار الحكومي ويتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية في حصيلة الضرائب

[1] خلادي إيمان نور اليقين، نفس المصدر، ص ص 64-65.

التي تمثل اقتطاعا نهائيا من دخول الأفراد والمؤسسات من جانب الدولة، هذه الضرائب تحتل مكانة مميزة وأهمية كبيرة في التشريعات المالية، لما لها من نتائج ايجابية في دعم الموازنة العامة باعتبارها إحدى الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية للدولة، بالاضافة إلى ما تحققه من أهداف في مختلف المجالات، ومنها تمويل النفقات العامة لتحقيق تنمية شاملة في مختلف الأصعدة والمجالات.

4. حسب نوع المدخرات:

ويشمل نوعين الادخار العيني والادخار النقدي:[1]

1.4. الادخار العيني:

يقصد به ادخار السلع الفائضة عن الحاجة إلى وقت الحاجة، حيث يقوم الأفراد والدولة إلى تخزين الفائض من الانتاج، كادخار الفلاحين للقمح والذرة وما لا يتسارع إليه الفساد إلى سنة أو سنوات، وهذا النوع من الادخار مارسه الإنسان منذ بدايات الخلق، حيث كان يقوم بتخزين الحبوب وتجفيف بعض المنتجات كاللحوم والخضروات لتخزينها، واستعمالها عند الحاجة في المواسم التي لا تكون فيها السلعة متوفرة.

2.4. الادخار النقدي:

يقصد به ادخار النقود التي لا يحتاج الفرد إلى إنفاقها في الحال إلى وقت آخر تستجد فيه الحاجة إلى إنفاقها، وقد كان هذا النوع من الادخار يأخذ أشكالا بسيطة تتمثل في حفظ النقود في أحراز كالصناديق الخشبية والحديدية، أو إخفائها من خلال دفنها في الأرض وغير ذلك من الأساليب البدائية، وتطور الادخار بحيث أصبح ادخارا مؤسسيا من خلال مؤسسات مالية كبيرة كالمصارف والمحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار ونحوها.

ثانيا: محددات الادخار

1- المحددات الداخلية: تنقسم إلى:[2]

1.1. الدخل: بما أن الادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم يستهلك، فإننا نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد الادخار، وعلى هذا فان كينز اعتبر أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي لكل من الادخار والاستهلاك عكس التقليديين الذين أعطوا أهمية بالغة لسعر الفائدة واعتبروه المتغير المستقل الوحيد المحدد لمتغيرات الادخار.

---

[1] إسماعيل محمد البريشي، **الادخار في الفقه المالي الإسلامي، مفهومه، مشروعيته، ضوابطه**، 2015، ص 13.

[2] عمران سليمان، مرجع سابق، ص 18.

2.1. **سعر الفائدة:** إذا كان الادخار يعبر عن ذلك الحرمان من الاستهلاك لفترة من الوقت فان سعر الفائدة هو المكافأة التي يستفيد منها المستهلك نتيجة لحرمانه المؤقت، ولهذا فان تأثير سعر الفائدة على الادخار كان محل جدل ونقاش الكثير من الاقتصاديين.

فلقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار، ولذلك فإنهم ذكروا أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد مستوى الادخار، وبالتالي قل مستوى الاستهلاك ولكن يلاحظ أن هذا الغرض لا يكون صحيحا إلا إذا كان الهدف من الادخار هو مجرد تحقيق عائد في المستقبل، أما في الحالات التي يكون فيها الادخار بغرض الطوارئ المستقبلية أو لأغراض اجتماعية كالتعليم مثلا، فان ارتفاع الفائدة في الوقت الحاضر قد يقلل من مستوى الادخار وبالتالي يزيد من مستوى الاستهلاك.

بينما سعر الفائدة في نظر "كينز" هو ذلك السعر الذي يحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها وبين الكمية الإجمالية للنقود التي تعود عليه بعد التوظيف.

3.1. **حجم الثروة:** هناك من يشير إلى وجود علاقة طردية بين مستوى الاستهلاك والادخار وحجم الثروة، فلو أن شخصان يتساوى دخليهما الشهري ولكن أحدهم يستمد دخله من العمل والآخر يستمد دخله من ثروة يملكها كالأرض مثلا، فانه من المتوقع أن ينفق الثاني نسبة من دخله على الاستهلاك أكبر من التي ينفقها الأول، والسبب في ذلك هو أن الأول عليه أن يدخر جزء أكبر من دخله لمواجهة الطوارئ المستقبلية أو ليعيش منه عندما يتقاعد عن العمل، أما الثاني فانه يدخر نسبة أقل من دخله لاطمئنانه على مستقبله من حيث وجود مصدر شبه دائم للدخل حاضرا أو مستقبلا، وهذا يعني أنه كلما زاد حجم الثروة زادت نسبة الاستهلاك من الدخل وقلت نسبة الادخار.

2- **المحددات غير الدخيلة:** تنقسم إلى:[1]

1.2. **معدل التضخم:** يعرف على أنه "الارتفاع العام في المستوى العام للأسعار المصاحبة للزيادة في كمية النقود المتداولة في السوق"، وهو يعني أن التضخم يتوافق مع الزيادة في كمية النقود، وينشأ التضخم في حالة اختلال التوازن بين كمية السلع والخدمات المعروضة في السوق والطلب عليها وذلك بزيادة هذا الأخير يشكل مستمر خلاف العرض الذي يكون شبه ثابت أو مستقر.

3.2. **العوامل الديموغرافية:** لقد احتلت العلاقة بين النمو السكاني والادخار مكانا بارزا في العديد من نماذج النمو والتنفيذ، حيث توصلت الدراسات الحديثة إلى أن العوامل السكانية يمكن أن تؤثر على

[1] عمران سليمان، نفس المصدر، ص ص 18-19.

الادخار، إذا كلما ارتفع معدل النمو السكاني تباطؤ معدل نمو رصيد رأس المال العامل في المجتمع.

3.2. **حصيلة الصادرات:** تعتبر الصادرات من مكونات الدخل إذ تعتبر من الإنفاق الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة في الداخل والتي تم بيعها خارج الوطن، ويتسبب هذا الإنفاق الأجنبي في خلق دخل للبلد المصدر مما يؤدي إلى خلق أصول رأسمالية، لذا تعتبر حصيلة الصادرات مصدر دخول مرتفعة العوامل المؤثرة على الدخل القومي والذي بدوره يؤثر على الادخار القومي الذي يعتمد على الدخل.

4.2. **حصيلة الضرائب:** تعتبر الضريبة أداة فعالة في التحفيز على الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة وتستخدمها الدولة للتأثير في الطلب الكلي ومستوى الناتج القومي وفي توزيعه بين الفئات الاجتماعية والأقاليم المختلفة داخل الدولة، كما أن للضريبة أثر على كل من الادخار الحكومي والخاص.

5.2. **التمويل الخارجي:** هو تلك التدفقات المالية التي تعترضها من الخارج لسد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن قصور المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة، وقصور الصادرات عن تغطية الواردات ومن ثم لا بد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية وهذه الموارد أنواع منها: المعونات الأجنبية والقروض الأجنبية الخاصة، وللتمويل الخارجي آثار سلبية إذ أنه يمكن أن يؤدي إلى تباطؤ جهد الدولة للتنمية وتعبئة الادخار المحلي، كما يمكن أن يكون له آثار إيجابية على الادخار الإجمالي من خلال تأثيرات القروض والاستثمارات الأجنبية على الدخل المحلي.

المطلب الثالث: أهمية الادخار ومصادره

أولا: أهمية الادخار

إن معظم بلدان العالم لمست أهمية كبيرة للادخار كمصدر هاما وفعالا في تمويل الاستثمارات، حيث أنه يعتبر إنعاش معدل الادخار من أهم المتطلبات اللازمة لتحسين أداء النمو في الدول المتقدمة عموما والنامية

بالخصوص، وتستهدف كل المحاولات التنموية تحقيق زيادة محسوسة في الادخار، غير أن هذه المساعي غالبا ما تكون مشروطة بمدى التزام هذه الدول بخطط تحقيق الاستقرار وإجراءات الإصلاح الاقتصادي.

لذا فان أي دولة لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية شاملة ومتواصلة دون أن يتحمل شعبها عبء مضاعفة معدل الادخار عدة مرات، وذلك حتى يمكن تحقيق ما تهدف إليه السياسة الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدل النمو للدخل الوطني حتى يصبح ضعف أمثال معدل نمو السكان، لما في ذلك من أثار ايجابية تتمثل في علاج مشكلة البطالة ورفع مستوى المعيشة ومواجهة العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية.

لقد أظهر التطور الاقتصادي أن لصغار المدخرين أهمية كبرى في حياة الفرد والمجتمع، فبالنسبة للفرد فان الادخار يمكنه مواجهة أحداث المستقبل غير المتوقعة والاحتياط وللطوارئ، كما أنه يشكل مصدر للدخل في حالات المرض والعجز والشيخوخة، والادخار يمكن الفرد من توريث قدر من الثروة لأبنائه ليساعدهم على مواجهة ومواكبة متطلبات الحياة.

كما للادخار أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع نبرزها في النقاط التالية:[1]

- إن عملية التنمية الشاملة تتطلب العديد من العوامل لتحقيقها والوصول بالاقتصاد إلى مرحلة النمو، وبرز معدل الادخار كواحد من أهم تلك العوامل مع التأكيد على الضرورة مشاركة وتعاون عوامل أخرى منها: الأيدي العاملة الفنية والمهارات الإدارية والتنظيمية والموارد الطبيعية ذات النوعية الجيدة والمستوى الفني :التكنولوجي" المناسب والمناخ السياسي الاجتماعي المواتي، إلى جانب البيئة المواتية على المستوى الدولي.
- الحد من الضغوط التضخمية ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة مفرطة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة الضغط الناشئ عن زيادة الطلب الكلي وهو عادة ما يصاحب عملية التنمية فان سياسة رفع معدل الادخار من دخل متزايد تؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم.
- الحد من الإنفاق الاستهلاكي للأفراد بما يسمح بتوجيه المزيد من السلع للتصدير، الأمر الذي يساعد الدولة في الحصول على المال الأجنبي اللازم لمشروعات التنمية، وتحقيق المزيد من الاستثمار الذي يعود على جميع أفراد المجتمع بالنفع من جهة وتقليص الطلب على السلع المستوردة من جهة ثانية.

---

[1]بن سعدة بلول، دراسة السببية بين الادخار وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، مجلد 06، عدد01، 2020، جامعة المدية، ص ص 172-173.

- تتشكل حلقة النشاط الاقتصادي أساسا من الادخار، الاستثمار، الاستهلاك، والإنتاج، وترتبط هذه العناصر ببعضها البعض حيث ينعكس التغير في كل دولة على بقية الدول، كما أن هذه الدول تابعة لمتغيرات اقتصادية مختلفة، ومنه فأي تغير يمس الدول المكونة لحلقة النشاط الاقتصادي أو المتغيرات المفسرة لها يؤثر بشكل مباشر على هذه الدول والتي من بينها الادخار سواء للفرد أو المجتمع، واهتم العديد من المفكرين بهذا الأخير والتعمق فيه وذلك لأنه يمثل عنصرا جوهريا في رفع مستوى الاقتصاد الوطني، فلا بد من الاهتمام بعلاقة الادخار مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تشكل الاقتصاد الوطني سواء على الصعيد النظري أو التطبيقي.

مصادر الادخار:

هناك مصدرين أساسيين للادخار وهما:

1. المصادر الداخلية (الادخار المحلي):

يعتبر الادخار المحلي مصدرا تمويليا هاما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كونه يجب اللجوء إلى المصادر الخارجية ذات الأعباء المالية المعتبرة والمكلفة، ويضم الادخار المحلي ادخار القطاع العائلي، ادخار الأعمال والادخار الحكومي.[1]

أ ادخار القطاع العائلي:

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح المساوي للدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

[1] فراح غشام، منى مخلوف، مرجع سابق، ص ص 14-15.

ب ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات):

يتمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال العام والخاص)، في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية من أرباحها في زيادة استثمارها.

ت الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا يتم التوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومة دائما على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

2. المصادر الخارجية:

يتكون هذا النوع من الادخار عن طريق الواردات التي يتم استيرادها من طرف الأعوان الاقتصاديين وهي عبارة عن رؤوس الأموال من عدة مصادر مختلفة (البنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، المؤسسات المالية والديون الحكومية).

ثانيا: مصادر الادخار

هناك مصدرين أساسيين للادخار وهما:

1- المصادر الداخلية (الادخار المحلي):

يعتبر الادخار المحلي مصدرا تمويليا هاما في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، كونه يجب اللجوء إلى المصادر الخارجية ذات الأعباء المالية المعتبرة والمكلفة، ويضم الادخار المحلي ادخار القطاع العائلي، ادخار الأعمال والادخار الحكومي:[1]

1.1- ادخار القطاع العائلي:

[1] فراح غشام، منى مخلوف، نفس المصدر،صص 14-15.

تتمثل مدخرات القطاع العائلي في الفرق بين الدخل المتاح المساوي للدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، وتعتبر مدخرات القطاع العائلي أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

2.1. ادخار قطاع الأعمال (المؤسسات):

يتمثل ادخار المؤسسات (قطاع الأعمال العام والخاص)، في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدماتية من أرباحها في زيادة استثمارها.

3.1. الادخار الحكومي:

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائضا يتم التوجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون في حالة مديونية الحكومة، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإرادات الجارية، أي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القاعات الأخرى، أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومة دائما على تنمية مواردها وترشيد نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى مجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.

2- المصادر الخارجية:

يتكون هذا النوع من الادخار عن طريق الواردات التي يتم استيرادها من طرف الأعوان الاقتصاديين وهي عبارة عن رؤوس الأموال من عدة مصادر مختلفة (البنوك التجارية، الأسواق المالية العالمية، المؤسسات المالية والديون الحكومية).

المبحث الثاني: علاقة الادخار المحلي بالمتغيرات الاقتصادية

سنتطرق في هذا المبحث إلى استعراض العلاقة بين الادخار المحلي والمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في كل من الاستثمار، توزيع الدخل والنمو الاقتصادي كالتالي:

المطلب الأول: علاقة الادخار بالاستثمار

تعريف الاستثمار:

لقد اختلف خبراء الاقتصاد في تعريف الاستثمار بشكل موحد رغم تشابههم في المعنى، وسنتطرق إلى مجموعة من التعاريف كالتالي:[1]

"هو عبارة عن التوظيف المنتج لرأس المال، أو هو عبارة عن توجيه للأموال نحو استخدامات تؤدي إلى إشباع حاجات اقتصادية."

"عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة المتاح."

"هو عبارة عن النشاط الذي يترتب عليه القيام بخلق طاقة جديدة للمؤسسة من خلال إضافة وحدات إنتاجية جديدة أو استبدال الأصول الحالية بأصول أكثر كفاءة وطاقة."

"هو عبارة عن استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة أو تجديدها". "هو توجيه قدر معين من الموارد الطبيعية والبشرية لغرض تكوين رأس المال بأشكاله المختلفة مما يقضي إلى الإضافة لما هو متاح من قدرة أو طاقة إنتاجية على صعيد الاقتصاد الوطني، تستخدم هذه الطاقة لإنتاج السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية".

دالة الاستثمار:

إن دالة الاستثمار غير مستقرة وذلك كونه يتأثر بالعديد من التغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية أهمه:ا[2]

- **سعر الفائدة:**

[1] نادية مسعودي، **دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009**، باستعمال معطيات بانال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة الجزائر -3-، 2012، ص ص 3-4.

[2] عبد الحق رايس، **محاضرات في مقياس الاقتصاد الكلي**، موجهة لطلبة السنة الثانية LMD، جامعة بسكرة، ص ص 10-11.

إن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، وقد حذر "كينز" من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار، أي أن انخفاض سعر الفائدة يشجع على الاستثمار.

- **الكفاية الحدية لرأس المال:**

تعبر الكفاية الحدية لرأس المال على معدل العائد الصافي المتوقع الحصول عليه من إقامة مشروع استثماري، وهي عبارة عن سعر الخصم الذي يساوي بين القيمة الحالية للإيرادات الصافية المتوقع الحصول عليها بين القيمة الحالية للأصل، فيشترط على المستثمر عند الدخول في مشروع ما فانه يقوم بالموازنة بين العوائد المتوقعة وبين ثمن تكلفة المشروع.

حالة الاستثمار مستقل عن الدخل Y: $I_0 = I$

I: الاستثمار.

I_0: الاستثمار المستقل.

1.2. حالة الاستثمار دالة في الدخل: $+ryI = I_0$

I:الاستثمار.

I_0: الاستثمار المستقل.

y: الدخل. r: معلمة سلوكية وهي الجزء المقتطع من الدخل الموجه للاستثمار.

أهمية الاستثمار:

للاستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويمكن تحديد أهميته كما يلي:[1]

- استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط، ويكمن دور الاستثمار على المدى الطويل فهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- الزيادة في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط.

[1] منصوري الزين، **آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 34.

- الاستثمار هو العامل الرئيسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى مستوى معيشة مرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية.
- الاستثمار مهم للمؤسسة كوحدة اقتصادية، حيث يعتبر أساس وجودها وعامل لاستمرارها وتطورها.

أهداف الاستثمار: تتمثل فيما يلي:[1]

- تحقيق الربح:

إن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح، سواء كان هذا الأخير خاص أو عام، فالدولة في استثماراتها تهدف أيضا إلى تحقيق المنفعة العامة، والحصول على موارد مالية لتمويل نفقتها من خلال هذا الاستثمار.

- تكوين الثروة وتنميتها:

يتحقق هذا الهدف عندما يضحي المستثمر بالاستهلاك الحالي، على أمل تكوين الثروة وتنميتها في المستقبل.

- تأمين الحاجات المتوقعة:

وهذا من خلال تأمين السيولة لمواجهة الحاجات المتوقعة، ولهذا فان المستثمر يسعى جاهدا وراء تحقيق الدخول المستقبلية.

- المحافظة على قيمة الموجودات:

يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قسمة ثرواته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها.

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

يتحقق من خلال الاستغلال الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية من طرف المستثمرين، مع مراعاة مبدأ المحافظة على البيئة وأنها ملك للأجيال الحاضرة والمستقبلية، كذلك عندما تساهم الاستثمارات في تحقيق الرفاه الاجتماعي المستدام للأفراد بتوفيرها للعمالة والسلع والخدمات.

---

[1] نادية مسعودي، نفس المصدر، ص ص 17-18.

علاقة الادخار بالاستثمار:

يظهر التكامل بين الادخار والاستثمار في أن عملية الادخار تكون موجهة لتكوين الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى فان الاستثمار يزيد من الدخل، ومن ثم تزيد معدلات الادخار، وبالتالي فان الفصل بين الادخار والاستثمار يكون مستحيلا، ولكن مع ذلك فان استقلال كل منهما عن الآخر يمكن أن يكون في النقاط التالية:[1]

- قد يختلف كل من الادخار والاستثمار في الأهداف الرئيسية لكل منهما، فنجد أن المدخر يسعى دائما إلى زيادة الذمم المالية، ولا يتوقف حجم مدخراته إلا على عوامل متعددة من أهمها التغيرات في دخله المتاح، أما المستثمر فهو يهدف إلى تكوين رأس مال أو إنتاج السلع الاستهلاكية والإنتاجية، ويتوقف حجم هذا الاستثمار على عوامل وظروف متعددة من بينها توقعات غير مؤكدة النتائج.
- يعتبر الادخار ظاهرة عالمية لأنه يعتبر مغامرة أو مجازفة، أما الاستثمار فهو ظاهرة تتم على أساس توقعات لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- يعتبر كلا من الادخار والاستثمار من التدفقات، فالأول عبارة عن الفرق بين تدفقين هما الدخل والاستهلاك، والثاني هو تحويل للادخار إلى رأس المال.

ولتوضيح العلاقات بين الادخار والاستثمار، سنتطرق لأراء الفكر الاقتصادي كالتالي:

❖ **التوازن بين الادخار والاستثمار في التحليل الكلاسيكي:**

لقد اهتم اقتصاديو القرن التاسع عشر بداية من "ريكاردو" حتى "مارشال" بالعلاقة القائمة بين الادخار والاستثمار، وقد اعتمدوا على ما قاله "ادم سميث" أن كل ما يدخر في فترة معينة فهو يستثمر، أو أن الادخار ينشئ استثمارا مساويا له، والعامل الأساسي في تحقيق هذه المساواة هو ما يحدث من تغيرات في سعر الفائدة وبالتالي التوازن الحاصل بين الاستثمار والادخار يكون من خلال عامل سعر الفائدة، وهو ما يعتبر عائدا على الادخار، وفي حالة انخفاض هذا السعر فان ذلك يشجع المستثمرين الذين بدورهم يقبلون على طلب الادخار المتاح، وبالتالي يتم مواجهة الطلب على السلع الاستثمارية.

وعندما يقل الادخار فان الطلب عليه يزداد وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة مما يشجع أصحاب الدخول إلى الزيادة في عرض مدخراتهم تدريجيا إلى أن يفوق عرض الادخار عن الطلب من الاستثمار أي هناك فائض في الادخار، مما يضطر المستثمرين إلى خفض سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى انكماش وتراجع في

[1] جنيدي مراد، مرجع سابق،ص 51.

تدفقات الادخار إلى أن يتحقق التوازن، ويكون هذا التوازن المحقق من خلال التغيرات في سعر الفائدة على مستوى أسواق تتميز بمستوى عام ومحدد بالأسعار.[1]

❖ **المساواة الضرورية بين الادخار والاستثمار في الفكر الكينزي:**

لقد انتقد "كينز" النظرية الكلاسيكية في التشغيل، وأن العامل المحدد لمستوى التشغيل ليس هو مستوى الأجر، وإنما هو الطلب الكلي الفعال، وقد اعتبر أن الطلب على رأس المال وعرضه من المتغيرات المستقلة والغير مرتبطة بالتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، حيث يخضع كل منهما إلى دوافع مستقلة

فالمدخرون لن يخفضوا من استهلاكهم بسبب ارتفاع سعر الفائدة، ولكنهم يدخرون كلما زادت دخولهم، أما أصحاب العمل فإنهم يستثمرون، أي يطلبون وحدات إضافية من السلع الاستثمارية على أساس توقعاتهم للربح الصافي.

كنتيجة لذلك فان الانتاج والتشغيل يتحددان عند تعادل كل من كمية المنتجات وكمية الطلب الكلي الفعلي ومعنى هذا أن الانتاج والتشغيل يتحددان عندما يتساوى كل من حجم الاستثمار والادخار الذي يحققه المجتمع ككل، فنجد أنه عند كل مستوى من الانتاج والعمالة يوجد قدر من الادخار وهو عبارة عن عنصر انكماشي معناه الجزء من السلع دون أن يطلب للاستهلاك.

فالادخار عنصر انكماشي يميل بالإنتاج والتشغيل إلى الانخفاض، والاستثمار عنصر إيجابي يعوض الأثر الانكماشي للادخار، فإذا كان الاستثمار مساويا للادخار بقي الانتاج والتشغيل ثابتين عند نفس المستوى، فليس من الضروري أن يكون هذا المستوى عند مستوى التشغيل التام، لأنه لكي يتحقق ذلك لا بد أن يتوفر طلب استثماري مساويا للادخار الذي يحققه الاقتصاد كله عند نفس المستوى.

وتقول نظرية "كينز" أنه إذا كان الدخل مساويا لقيمة الانتاج الجاري، وبما أن الاستثمار الجاري يتمثل في ذلك الجزء من الانتاج الذي لم يستهلك، وأن الادخار هو تلك الزيادة من الدخل على الاستهلاك، ولتوضيح هذه المساواة بين الادخار والاستثمار رياضيا نجد:[2]

إذا كان: الدخل = قيمة الانتاج = الاستهلاك +الاستثمار أي: $Y= C+I$

[1] جنيدي مراد، نفس المصدر، ص ص 51-52.

[2] جنيدي مراد، نفس المصدر، ص 52.

والادخار = الدخل – الاستهلاك أي: $S = Y - C$

و بالتالي: الادخار = الاستثمار أي: $S = I$

على عكس الفكر الكلاسيكي الذي اعتمد على التغيرات التي تحدث في سعر الفائدة لتحقيق التوازن بين الاستثمار والادخار، فقد اعتمد "كينز" على الدخل كعامل رئيسي في تحقيق المساواة بين هاذين الأخيرين.

لدينا: الانتاج الكلي = الدخل القومي.

الانتاج الكلي = إنتاج السلع الاستهلاكية + إنتاج السلع الاستثمارية (الإنتاجية).

الدخل القومي = الإنفاق على الاستهلاك + الادخار.

إذن: الادخار = قيمة السلع الاستثمارية.[1]

المطلب الثاني: علاقة الادخار بتوزيع الدخل الوطني

مفهوم الدخل الوطني:

" يقصد به مجموع الدخول المتحصل عليها لعوامل الانتاج المختلفة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة".

" هو عبارة عن قيم ما يحصل عليه المجتمع من ايرادات نتيجة النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية (سنة)، أو هو مجموع الدخول المدفوعة أو الموزعة على عوامل الانتاج نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية".

" يعرف الدخل الوطني لبلد ما بأنه صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل سكانه خلال فترة زمنية غالبا ما تكون سنة". [2]

مفهوم توزيع الدخل الوطني:

" يقصد به نصيب كل عامل من عوامل الانتاج نتيجة مساهمته في العملية الإنتاجية".

---

[1] جنيدي مراد، نفس المصدر، ص 53.

[2] عبد الكريم بريشي، **دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1988-2011**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014، ص ص 134-135.

وقد جرى تقسيم عوامل الانتاج إلى الأرض (الريع)، العمل (الأجر)، رأس المال (الفائدة)، التنظيم (الأرباح).[1]

أنواع التوزيع:

- **التوزيع الوظيفي للدخل:**

يقصد به توزيع عوائد عوامل الانتاج، فهنا يتم توزيع الدخل على عوامل الانتاج المتمثلة في الأرض العمل، رأس المال، والتنظيم، حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية.

- **التوزيع الشخصي للدخل:**

يقصد به دراسة دخول الأفراد التي تقدم خدمات عناصر الانتاج، فالفرد الواحد قد يحصل على دخول من مصادر متعددة، كأن يحصل على الدخل مقابل العمل الذي يقدمه في وحدة إنتاجية، كما يحصل على دخل في صورة ربح إذا كان يملك قطعة أرض، وقد يحصل على دخل مقابل استخدام مدخراته الشخصية.[2]

طرق قياس الدخل الوطني:

هناك ثلاثة طرق لقياس الدخل الوطني، تتمثل فيما يلي:[3]

- ✓ **طريقة الانتاج:**

تسمى أيضا طريقة القيمة المضافة، وتهدف إلى قياس الدخل من مصدره حيث يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى ثم تتم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات في النظام الاقتصادي.

الدخل الوطني = مجموع القيمة المضافة

- ✓ **طريقة الدخل:**

---

[1] حسين خليل، **أثر تطبيق الزكاة على إعادة توزيع الدخل دراسة قياسية في دول إسلامية مختارة خلال الفترة 1990-2017**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2019، ص 18.

[2] حسين خليل، نفس المصدر ، ص ص 18-19.

[3] خديجة بوشارب، **أثر الزكاة والضريبة على الانتاج وإعادة توزيع الدخل –دراسة مقارنة–**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020، ص ص38-39.

يتم حساب الدخل الوطني بجمع عوائد عناصر الانتاج المختلفة التي ساهمت في العملية الإنتاجية وتشمل هذه الدخول الأجور (عائد العمل)، الربح (عائد التنظيم)، الفائدة (عائد رأس المال)، الريع (عائد الأرض).

الدخل الوطني = الأجور + الريع + الفائدة + الأرباح

- ✓ **طريقة الإنفاق:**

تحسب النفقات على أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك استهلاكا خاصا من قبل الأفراد أو عاما من قبل الحكومات أو استثماريا من قبل المؤسسات، أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات، فالدخل الوطني تبعا لهذه الطريقة يساوي مجموع تلك الإنفاقات المختلفة وفق المعادلة التالية:

الدخل الوطني = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + الصافي التجاري

1. **علاقة الادخار بتوزيع الدخل:**

تعتبر طبقة الأغنياء ذات دخل كبير يوجه جزء منه للاستهلاك، أما الفقراء فيحصلون على دخول ضعيفة لا تفي بأقل الضروريات، لذلك توجه كل دخلها للاستهلاك ومنه فتوزيع الدخل عامل أساسي في تحديد الميل الحدي للادخار، كما أن هناك من يشير إلى توزيع الدخل داخل الأسرة الواحدة يمكن أن يكون له تأثير قوي على سلوك مدخرات الأسر، فالميل الحدي للادخار عند طبقة الأغنياء أعلى منه لدى طبقة الفقراء، ولهذا فتحقيق المساواة في توزيع الدخل سيؤدي إلى تقليل نسبة الادخار عامة لأن تغيير هيكل توزيع الدخل الوطني يعمل على إحلال ادخار فئة اجتماعية محل فئة أخرى، وبما أن لكل فئة ميل محدد نحو الاستهلاك والادخار فهذا يعمل على زيادة استهلاك الفقراء لزيادة دخلهم وتوجه الأغنياء لادخار جزء أقل لأن دخلهم انخفض، فعملية إعادة توزيع الدخل بعدالة تعمل على تخفيض الادخار.[1]

[1] كبير مولود، مرجع سابق، صص 73-74.

المطلب الثالث: علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي

تعريف النمو الاقتصادي:

" يعرف بأنه تحقيق زيادة في مستوى نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي". ويمكن استخلاص أهم العناصر الفعالة في النمو الاقتصادي كالتالي[1]:

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- ✓ أن تكون الزيادة مستمرة وليست عابرة.

علاقة الادخار بالنمو الاقتصادي:

إن النمو الاقتصادي لا يعبر عنه بالضرورة بما ينتج، لكن بما هو قادر على إنتاجه، فالنمو الاقتصادي يعني التغير بالزيادة المتواصلة في الناتج الوطني بصفة عامة، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج بصفة خاصة، انطلاقا من هذا المفهوم للنمو الاقتصادي ومفهوم الادخار المتمثل في الجزء المتبقي من الدخل بعد الإنفاق الاستهلاكي والموجه نحو الاستثمار وتكوين رؤوس الأموال، والذي يخضع لمحددات منها النمو في معدلات نمو الدخل الحقيقي وبالتالي النمو الاقتصادي، فالعلاقة بين الادخار والنمو الاقتصادي علاقة طردية، فكلما زادت معدلات الادخار الذي يوجه بدوره إلى الاستثمار هذا يؤدي إلى حدوث زيادة في معدل النمو الاقتصادي، لذلك على السلطات من أجل إنعاش النمو الاقتصادي أن تسعى جاهدة بوضع سياسات مصرفية ومالية فعالة ومرنة من أجل تشجيع الأفراد على الادخار وامتصاص كل النقود التي تكون خارج الدورة الاقتصادية، وجعلها داخل الدورة الاقتصادية في شكل مدخرات طويلة ومتوسطة الأجل لتحقيق النمو وإعادة الاستقرار والتوازن في الاقتصاد.[2]

علاقة الادخار بالمتغيرات الاقتصادية:

- **علاقة الادخار بالتضخم:**

---

[1] جلود فاطمة الزهراء، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2021، ص 10.

[2] دحو محمد، صديقي أحمد، **أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1985-2017)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، 2019،جامعة أحمد دارية أدرار، ص 668.

إن العلاقة بين الادخار والتضخم علاقة وطيدة، لأن التضخم يتعلق بالدرجة الأولى بالنقود عند أدائها لوظائفها كوسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة ومقياس تقوم على أساسه السلع والخدمات، فان حدث ارتفاعا متواصلا في الأسعار مع انخفاض في مرونة عرض السلع والخدمات، فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك لأن معظم الدخول ستوجه للإنفاق الاستهلاكي لإشباع الحاجات الضرورية، ومن ثم حدوث انخفاض في الميل الحدي للادخار، وتكون النتيجة ضعف في حجم الادخار، ويبرز أثر التضخم على المدخرات في عملية التآكل الخفي لقيمتها، باعتبار معدل الفائدة الحقيقي غالبا ما يكون حقيقيا، وكحل لمشكلة التضخم يجب تعبئة الادخار المحلي وخاصة ادخار العائلات، وعلى الأغلب من المستحيل أن يقوم الأفراد بالادخار في فترات التضخم حيث يرى الأفراد أن قيمة هذا النقد في المستقبل تهوي إلى الانخفاض بسبب التضخم، غير أن الحكومة تستطيع أن تنجح في هذا السبيل إذا كانت قد عمدت إلى مراقبة الأسعار، وأن تثبت للأفراد أنها لا تسمح للأسعار بالارتفاع وصارمة في محاربة التضخم.[1]

- **الادخار والضرائب:**

إن علاقة الادخار بالضرائب هي علاقة وطيدة، فعند تعريف الضريبة تكمن في تلك المبالغ المالية التي تقتطع وتدخر من جهة، ومن جهة أخرى فان دفع الضريبة من طرف المنتجين والمستهلكين تعمل على تشجيعهم على الزيادة في الانتاج، وذلك لسد النقص الناجم عن دفع تلك الضرائب وكذلك لادخار جزء كبير من مداخيلهم، أو توجيه هذا الادخار نحو نشاط آخر وذلك كزيادة في تشجيع الاستثمارات نتيجة الزيادة الحاصلة في الادخار، ولهذا فان الضريبة تلعب دور فعال في عملية تعبئة الادخار وخاصة الادخار الحكومي وذلك نظرا لدورها الأساسي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية.[2]

- **علاقة الادخار بالثروة:**

يرى بعض الاقتصاديين أن حجم الثروة يؤثر على الادخار العائلي والاستهلاك، فعند افتراض ثبات باقي العوامل غير الثروة بالنسب للعائلات تعتبر هذه الأخيرة المالكة لثروة كبيرة أكثر استهلاكا من العائلات الأقل ثروة منها، فكلما زاد حجم الثروة زاد الميل للاستهلاك وبالتالي زيادة حجم الادخار.[3]

---

[1] سويسي وهيبة، **دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2015، ص 35.

[2] سويسي وهيبة، نفس المصدر، ص 37.

[3] كبير مولود، مرجع سابق ، ص 73.

- **علاقة الادخار بالعمالة:**

عندما يكون هناك نقص في الادخار فان هذا الأخير يصبح عاجز على تغطية تكاليف الاستثمار وللتخلص من هذا العجز يجب تعبئة فعالة لادخار العائلات وبرفع الانتاج إذا كانت هناك قدرات إنتاجية غير مشتغلة، وللوصول إلى هذين الهدفين يجب الإبقاء على الأسعار في معدل مستقر، في حين إذا كان هناك فائضا في الادخار فان هذا يؤدي إلى تقليص حجم الانتاج، وفي هذه الحالة العائلات تخشى فقدان مناصب عملها وتدهور أوضاعها فتلجأ إلى الاكتناز، وبالتالي فهذا الادخار الذي يتكون بهذه الطريقة يؤدي إلى تخفيض في حجم الانتاج مما يتطلب ادخار أكثر للاحتياط.[1]

- **علاقة الادخار بالاكتناز:**

يتشابه الادخار مع الاكتناز في كون كلاهما جزء من الدخل الذي لم ينفق على الاستهلاك، ويختلفان في أن الاكتناز يمثل احتجاز لجزء من الدخل في شكل نقدي أو عيني، فإذا كان الادخار يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر، فان الاكتناز يتضمن التضحية بالاستهلاك الحاضر وبالفوائد التي لن تعود على الفرد عندما يمتنع عن إقراض واستثمار الفائض من الذي يتبقى من دخله بعد الاستهلاك، على عكس الادخار الذي يساهم في زيادة حجم التراكم الرأسمالي في المجالات المختلفة ومن ثم يساهم في زيادة الدخل الوطني مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.[2]

خلاصة الفصل:

يعتبر الادخار شكل من أشكال الثروة، الأمر الذي جعله من المواضيع الاقتصادية الهامة والتي حضت بقدر كبير من الدراسة والتحليل من طرف المفكرين الاقتصاديين، فقد تطرقنا خلال هذا الفصل إلى علاقته بالمتغيرات الاقتصادية نظرا لأهميته كمتغير اقتصادي كلي، وباعتباره هدف مرتبط بالسياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص لارتباطه بسعر الفائدة، وكاستنتاج عام يعد الادخار عنصر ضروري في تمويل الاستثمارات وزيادة الطاقة الإنتاجية مما يؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية وبالتالي فالادخار يعود سواء على الأفراد بنتائج إيجابية من حيث مواجهة المخاطر في المستقبل، والدولة بمواجهة الأزمات والحالات

[1] كبير مولود، مرجع سابق، ص 75.

[2] بن سعدة بلول، مرجع سابق، ص 170.

الطارئة مستقبلا، لذا وجب إعطاء أهمية كبيرة للادخار كونه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي، وإتباع الدولة لسياسات عدة لتحقيق ذلك من أجل إنمائها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لأثر الادخار المحلي

على النمو الإقتصادي

تمهيد:

لتأكيد ما توصلنا إليه في الجانب النظري أي تأكيد طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر، تم حصر الدراسة خلال الفترة (1990-2021) وبالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة وباستعمال طريقة تحليل المعطيات والبيانات المأخوذة من قاعدة البنك الدولي وتبويبها في جداول ومنحنيات بيانية لتسهيل تحليلها ومقارنتها وتفسير النتائج.

المبحث الأول: تحليل واقع الادخار المحلي والنمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2021

لقد عملت الجزائر على الاهتمام بتعبئة الادخار المحلي وذلك لتمويل الاستثمارات من أجل الخروج من أزمة نقص الموارد الأولية، وتحقيق احتياجاتها وأهدافها المرجوة.

المطلب الأول: تحليل واقع الادخار المحلي في الجزائر 1990-2020

تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020):

سعت الجزائر إلى زيادة حجم المدخرات المحلية نظرا لأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية، وباعتبارها الحل الأمثل لتمويل الاستثمارات، وفيما يلي سنتطرق للجدول الموالي الذي يبين تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وتطور كل من الادخار الحكومي والادخار العائلي.

الجدول رقم (III01): تطور كل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي، الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	الادخار المحلي	الادخار الحكومي	الادخار العائلي
1990	150.60	63.70	57.32
1991	315.50	95.10	112.40
1992	337.60	35.76	153.11
1993	323.40	22.60	184.37
1994	396.10	146.80	145.57
1995	559.50	127.20	141.45
1996	809.40	274.60	171.83
1997	890.10	283.10	199.57
1998	770.20	110.70	275.28
1999	1023.88	175.80	360.67
2000	1849.19	721.90	420.10
2001	1754.82	541.90	548.43
2002	1833	505.50	576.63
2003	2348.5	851.70	660.57
2004	2931.20	978.80	702.45
2005	4143.08	1837.70	894.44

2006	4851.19	2202	1091.15
2007	5300.07	2040.90	1414.37
2008	6251.90	2893.20	1610.85
2009	4614.74	1376	1853.67
2010	5810.24	1733.10	2084.95
2011	7025.10	1992.85	2786.73
2012	7705.10	1403.04	3022.56
2013	7692.43	1809.37	3254.68
2014	7598.95	1224.68	3425.98
2015	6255.41	640.46	3820.94
2016	6409.84	926.02	3716.22
2017	7264.86	1370.70	4865.24
2018	8376	1810.30	5994.85
2019	7274.50		
2020	7282.3		

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2023، من الموقع:

(consulted on10/05/2023)http://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم تطور الادخار المحلي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل كالتالي:

1.1. المرحلة الأولى (1990-1999):

من خلال الجدول السابق نرى أن الادخار المحلي قد شهد ارتفاعا في نسبته، حيث ارتفع من 150.60مليار دج في سنة 1990 إلى 315.50 مليار دج في سنة 1991، ليشهد ارتفاع طفيف قدر بحوالي 337.60 مليار دج لسنة 1992 ليعاود الانخفاض بنسبة قليلة قدرت بحوالي 323.40 مليار دج لسنة 1993، ليشهد زيادة قدرت بحوالي 396.10 مليار دج لسنة 1994 ثم شهد ارتفاعا متتاليا من سنة 1995 قدر بحوالي 559.50 مليار دج إلى 809.40 مليار دج لسنة 1996، ثم حوالي 890.10 مليار دج لسنة 1997، ليعاود انخفاضا قليلا قدر بحوالي 770.20مليار دج لسنة 1998 ثم شهد ارتفاع مجددا بحوالي 1023.88 مليار دج لسنة 1999، وكانت أدنى قيمة شهدها الادخار المحلي خلال هذه المرحلة حوالي 150.60 مليار دج سنة 1990، وأعلى قيمة حوالي 1023.88 مليار دج سنة 1999، بالمقابل شهد

الادخار الحكومي تذبذب في قيمه حيث بلغ 63.70 مليار دج سنة 1990 ليرتفع بحوالي 95.10 مليار دج سنة 1991، ويعاود الانخفاض بحوالي 35.76 مليار دج سنة 1992 ليدنوا بحوالي 22.60 مليار دج سنة 1993، ثم يشهد ارتفاعا محسوسا قدر بحوالي 146.80 مليار دج سنة 1994، وينخفض قليلا بحوالي 127.20 مليار دج سنة 1995، ليشهد ارتفاعا قدر بحوالي 274.60 مليار دج سنة 1996، ثم يواصل ارتفاعه بحوالي 283.10 مليار دج سنة 1997، ليعاود الانخفاض بحوالي 110.70 مليار دج سنة 1998، ثم يشهد ارتفاعا بحوالي 175.80 مليار دج سنة 1999، وكانت أدنى قيمة عرفها الادخار الحكومي خلال هذه المرحلة قدرت بحوالي 22.60 مليار دج سنة 1993، وأعلى قيمة بحوالي 283.10 مليار دج سنة 1997.

أما الادخار العائلي فقد بلغ قيمة 57.32 مليار دج سنة 1990، ليشهد ارتفاعا قدر بحوالي 112.40 مليار دج سنة 1991، ويواصل ارتفاعه بحوالي 153.11 مليار دج سنة 1992، وقفز إلى 184.73 مليار دج سنة 1993، وانخفض إلى حوالي 145.57 مليار دج سنة 1994، ليواصل الانخفاض إلى حوالي 141.45 مليار دج سنة 1995، ثم شهد ارتفاعا قدر بحوالي 171.83 مليار دج سنة 1996، ليواصل ارتفاعه إلى حوالي 199.57 مليار دج سنة 1997، ليقفز إلى حوالي 275.28 مليار دج سنة 1998، ويصل لحدود 360.67 مليار دج سنة 1999.

وكانت أدنى قيمة وصل إليها الادخار العائلي خلال هذه المرحلة بحوالي 57.32 مليار دج سنة 1990 وأعلى قيمة له بحوالي 360.67 مليار دج سنة 1990.

هذه التذبذبات وعدم الاستقرار في القيم لكل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي، والادخار العائلي كانت بسبب عدة عوامل وظروف تمثلت فيما يلي:

لقد شهد الادخار المحلي ارتفاعا قياسيا من 150.60 مليار دج سنة 1990 إلى 323.40 مليار دج سنة 1993، ويرجع ذلك لارتفاع مداخيل الجباية البترولية بسبب الحرب العراقية والكويتية، حيث وصلت هذه المداخيل إلى 76.20 مليار دج سنة 1990، و 179.30 مليار دج سنة 1993، وبالتالي زاد الادخار الحكومي من 63.70 مليار دج سنة 1990 إلى 95.10 مليار دج سنة 1991، ثم عرف بعدها انخفاض قدر بحوالي 22.60 مليار دج سنة 1993، وهذا راجع إلى زيادة نفقات التسيير، أما بالنسبة للادخار العائلي فقد شهد ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (1990-1993) وذلك بحوالي 57.32 مليار دج، ثم 112.40 مليار دج، ثم 153.11 مليار دج، ثم 184.37 مليار دج على التوالي، وذلك راجع إلى الإصلاحات

المنهجية من قبل الدولة الجزائرية من خلال خفض قيمة الدينار وتحرير التجارة الخارجية وإصدار قانون النقد والقرض الذي حفز على عملية الادخار.

أما السنوات 1994-1995 فقد تزامنت مع برنامج التثبيت الهيكلي، وتميزت بالتراجع الكبير للادخار العائلي الذي انخفض من 184.37 مليار دج سنة 1993 إلى 141.45 مليار دج سنة 1995 نتيجة عدم الاستقرار السياسي وارتفاع نسبة البطالة، وقد انخفض الادخار الحكومي بحوالي 127.20 مليار دج سنة 1995 مقارنة بسنة 1994، الذي قدر بحوالي 146.80 مليار دج، وذلك نتيجة النمو الكبير لنفقات التسيير من 330.04 مليار دج سنة 1994 إلى 473.69 مليار دج سنة 1995، الأمر الذي ساهم في تراجع الادخار الحكومي وانعكس سلبا على الادخار المحلي الذي شهد ارتفاعا بمعدلات منخفضة في الفترة (1994-1997) ليبلغ حوالي 890.10 مليار دج سنة 1997، وتدهور مستويات الادخار الحكومي الذي بلغ 110.70 مليار دج سنة 1998 بعدما كان حوالي 283.10 مليار دج سنة 1997، وذلك نتيجة التراجع الحاد في الإيرادات العامة التي تراجعت من 926.66 مليار دج سنة 1997 إلى حوالي 774.51 مليار دج سنة 1998، وهذه نتيجة لانهيار أسعار النفط الجزائري التي تراجعت من 19.49 دولار للبرميل سنة 1997 إلى 12.94 دولار للبرميل سنة 1998، وقد شهد الادخار المحلي ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالي 1023.88 مليار دج سنة 1999، كما زاد كل من الادخار الحكومي بحوالي 175.80 مليار دج سنة 1999، والادخار العائلي بحوالي 360.67 مليار دج سنة 1999، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول سنة 1999، والتي وصلت إلى حوالي 17.91 دولار للبرميل.

2.1. المرحلة الثانية (2000-2009):

حقق الادخار المحلي حوالي 1849.19 مليار دج سنة 2000، لينخفض بعدها لحوالي 1754.82 مليار دج سنة 2001، ثم يعاود الارتفاع بحوالي 1833 سنة 2002، ليقفز بارتفاع قدر حوالي 2348.50 مليار دج سنة 2003، ويواصل ارتفاعه بحوالي 2931.20 مليار دج سنة 2004 وبحوالي 4143.08 مليار دج سنة 2005 وبحوالي 4851.19 مليار دج سنة 2006، ويبقى مواصلا ارتفاعه بحوالي 5300.07 مليار دج سنة 2007، ليصل لحدود 6251.90 مليار دج سنة 2008، ثم ينخفض بحوالي 4614.74 مليار دج سنة 2009.

بالمقابل شهد الادخار الحكومي ارتفاعا متواصلا ، حيث بلغ 721.90 مليار دج سنة 2000، لينخفض بحوالي 541.90 مليار دج سنة 2001، ويواصل انخفاضه بنسبة قليلة بحوالي 505.50 مليار دج سنة

2002، ثم يرتفع بحوالي 851.70 مليار دج سنة 2003، ليواصل ارتفاعه بحوالي 978.80 مليار دج سنة 2004، ليقفز بحوالي 1837.70 مليار دج سنة 2005، مواصلا ارتفاعه بحوالي 2202 مليار دج سنة 2006، لينخفض قليلا بحوالي 2040.90 مليار دج سنة 2007، ليرتفع مجددا بحوالي 2893.20 مليار دج سنة 2008، ليعاود الانخفاض بحوالي 1376 مليار دج سنة 2009.

بالمقابل شهد الادخار العائلي ارتفاعا متتاليا خلال هذه المرحلة حيث بلغ 420.10 مليار دج سنة 2000، ليستمر في الزيادة إلى حوالي 548.43 مليار دج سنة 2001، ثم إلى حوالي 576.63 مليار دج سنة 2002، مواصلا ارتفاعه بنسبة قليلة ومتتالية بحوالي 660.57 مليار دج سنة 2003، ثم يواصل بحوالي 702.45 مليار دج سنة 2004، ليقفز بحوالي 894.44 مليار دج سنة 2005، ثم بحوالي 1091.15 مليار دج سنة 2006، ثم إلى حوالي 1414.37 مليار دج سنة 2007، ثم إلى 1610.85 مليار دج سنة 2008، ثم إلى الصدارة بحوالي 1853.67 مليار دج سنة 2009.

لقد شهد كل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي، الادخار العائلي على العموم تزايد كبير خلال هذه المرحلة، وذلك نتيجة لعوامل عديدة، فقد شهد الادخار المحلي تزايدا ملحوظا حيث سجل قيمة 1849.19 مليار دج سنة 2000، مع تزايد في قيمة الادخار الحكومي حيث بلغ قيمة 721.90 مليار دج سنة 2000، وذلك نتيجة نمو الإيرادات العامة بمعدل 66.04% نتيجة زيادة إيرادات الجباية البترولية، وهذا راجع إلى التحسن الكبير في أسعار المحروقات تزامنا مع الانخفاض في نفقات التسيير، أما بالنسبة للفترة (2001-2003) التي تميزت ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي بغلاف مالي قدره 525 مليار دج وأيضا انخفاض في القدرة الشرائية للمواطنين، الأمر الذي أجبر الدولة برفع كتلة الأجور وتوفير مناصب شغل لتقليص البطالة، وهذا أثر سلبا على الادخار الحكومي الذي سجل انخفاضا طفيفا نتيجة تذبذب الإيرادات العامة بسبب التغيرات التي مست أسعار النفط والتزايد الكبير في نفقات التسيير بقيمة 963.63 مليار دج، وسبب ذلك دفع فوائد المديونية، أما الفترة (2004-2008) فقد شهدت ارتفاعا محسوسا على التوالي وذلك من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد تم رصد غلاف مالي قدر بحوالي 4200 مليار دج ممول من طرف صندوق ضبط الإيرادات، بالاضافة إلى إيداع الكثير من احتياطات الصرف لدى صندوق ضبط الموارد، أما خلال سنة 2009 فقد شهد الادخار المحلي تراجع بلغ 4614.74 مليار دج، وهذا يرجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى إبطاء معدل نمو الناتج المحلي نتيجة الركود العالمي وتأثر قطاع الصادرات، وتراجع أيضا الادخار الحكومي إلى 1376 مليار دج في حين شهد الادخار

العائلي ارتفاعا ملحوظا قدر بحوالي 1853.61 مليار دج سنة 2009 نتيجة ظهور الطبقات الثرية في المجتمع.

3.1. المرحلة الثالثة (2010-2021):

حقق الادخار المحلي قيمة 5810.24 مليار دج سنة 2010 ليقفز إلى حوالي 7025.10 مليار دج سنة 2011، ثم يتزايد تزايد طفيف قدر بحوالي 7705.10 مليار دج سنة 2012، لينخفض قليلا إلى 7692.43 مليار دج سنة 2013، ليستمر في الانخفاض إلى 7598.95 مليار دج سنة 2014، ثم يواصل انخفاضه إلى 6255.41 مليار دج سنة 2015، ليشهد ارتفاع طفيف قدر بحوالي 6409.84 مليار دج ثم يسجل ارتفاع بحوالي 7264.86 مليار دج سنة 2017، ليقفز إلى حوالي 8376 مليار دج سنة 2018، ليعاود الانخفاض بحوالي 7274.5 مليار دج سنة 2019، ثم يسجل ارتفاع ضئيل قدر بحوالي 7282.30 مليار دج سنة 2020، بالمقابل شهد الادخار الحكومي تذبذب وعدم استقرار في قيمه حيث سجل 1733.10 مليار دج سنة 2010، ثم ارتفع إلى حوالي 1992.85 مليار دج سنة 2011 ليسجل بعدها انخفاضا قدر بحوالي 1403.04 مليار دج سنة 2012، ليعاود الارتفاع إلى حوالي 1809.37 مليار دج سنة 2013، لينخفض مجددا إلى 1224.68 مليار دج سنة 2014، ويستمر في الانخفاض بحوالي 640.46 مليار دج سنة 2015، ويرتفع أيضا إلى حوالي 926.02 مليار دج سنة 2016، ويستمر في الارتفاع إلى حوالي 1370.70 مليار دج سنة 2017، ليقفز إلى حوالي 1810.30 مليار دج سنة 2018، أما الادخار العائلي في هذه المرحلة فقد شهد ارتفاعا متتاليا، حيث سجل 2084.95 مليار دج سنة 2010، ثم ارتفع إلى حوالي 2786.73 مليار دج سنة 2011، ثم واصل ارتفاعه تدريجيا إلى 3022.56 مليار دج سنة 2012، ثم ارتفع قليلا إلى 3254.68 مليار دج سنة 2013، ليستمر في الارتفاع إلى 3425.98 مليار دج سنة 2014، ليقفز إلى 3820.94 مليار دج سنة 2015، ثم ينخفض قليلا إلى 3716.22 مليار دج سنة 2016، ليرتفع مجددا إلى 4865.24 مليار دج سنة 2017، ليتصدر إلى 5994.85 مليار دج سنة 2018.

هذه التذبذبات التي شهدها الادخار المحلي خلال هذه الفترة كانت لعدة عوامل وظروف، حيث سجل الادخار المحلي في الفترة (2011-2014) تزايد متتالي وذلك نتيجة ارتفاع المدخرات المحلية، لكن سرعان ما تراجعت قيمته إلى 6255.41 مليار دج سنة 2015، وذلك نتيجة لأزمة انخفاض أسعار النفط التي أثرت على الجزائر ليشهد الادخار المحلي بعدها ارتفاعا طفيفا قدر بحوالي 6409.84 مليار دج سنة

2016 ليواصل ارتفاعه إلى 7264.86 مليار دج و 8376 مليار دج في سنة 2017 و2018 على التوالي، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار النفط، وعرف الادخار الحكومي تذبذبا في هذه الفترة نتيجة تذبذب في الإيرادات العامة ونفقات التسيير بسبب التغيرات التي مست أسعار النفط، على عكس السنوات 2017 و2018 التي سجل الادخار الحكومي فيها ارتفاعا قدر بحوالي 1370.70 مليار دج و1810.30 مليار دج على التوالي، كما عرف الادخار العائلي نموا مرتفعا قدر بحوالي 5994.85 مليار دج سنة 2018.

الشكل رقم 01: تطور كل من الادخار المحلي، الادخار الحكومي، الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (2020-1990)

الوحدة مليار دج

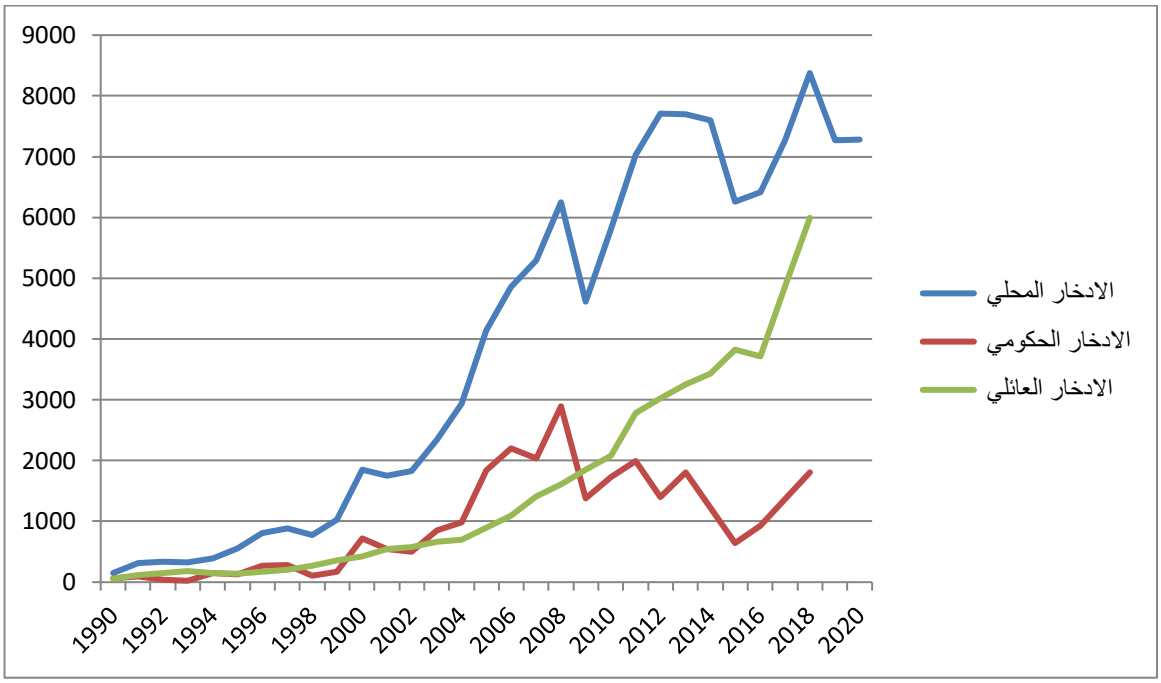

- **من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01**

الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح هذا المؤشر الجزء الذي لم يوجه إلى الاستهلاك من إجمالي الناتج الذي تم إنتاجه داخل الدولة وهو يعكس الجهد الذي يبذله مجتمع ما في سبيل زيادة مدخراته، فهو نسبة مئوية محسوبة كالتالي: الادخار المحلي = (إجمالي الادخار المحلي / الناتج المحلي الإجمالي) * 100

الجدول رقم 02: الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة مليار دج

السنوات	الادخار المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة %
1990	150.60	555.80	27.1
1991	315.50	844.50	31.36
1992	337.60	1048.20	32.21
1993	323.40	1166	27.74
1994	396.10	1491.50	26.56
1995	559.50	1990.60	28.11
1996	809.40	2570	31.49
1997	890.10	2780.2	32.06
1998	770.20	2830.50	27.21
1999	1023.88	3238.20	31.62
2000	1849.19	4123.50	44.84
2001	1754.82	4227.11	41.51
2002	1833	4522.77	40.53
2003	2348.5	5252.32	44.71
2004	2931.20	6149.12	47.67
2005	4143.08	7561.99	54.79
2006	4851.19	8501.64	57.06
2007	5300.07	9352.89	56.67
2008	6251.90	11043.7	56.61
2009	4614.74	9968.03	46.61
2010	5810.24	11991.57	48.45
2011	7025.10	14588.53	48.15
2012	7705.10	16209.60	47.53
2013	7692.43	16647.92	46.21

2014	7598.95	17228.6	44.11
2015	6255.41	16712.68	37.43
2016	6409.84	17514.63	36.6
2017	7264.86	18876.2	38.47
2018	8376	20452.3	40.95
2019	7274.50	20284.2	39
2020	7282.3	20309.4	31

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2023، من الموقع:

http://data.albankaldawli.org(consulted on 10/05/2023)

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح تطور نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، تبين أن الناتج المحلي الإجمالي تميز بالضعف في سنوات التسعينات مع الشروع في المخططات الاقتصادية وضعف الاقتصاد الوطني الذي كان يعمل على وضع قاعدة اقتصادية وتنفيذ البرامج التنموية من أجل بناء قطاع اقتصادي متين، الأمر الذي انعكس على نسب الادخار المحلي الذي سجل تذبذب بوتيرة منخفضة غير مستقرة حيث بلغ حدها الأدنى 26.56% سنة 1994، ثم بدأت في الارتفاع بعد سنة 2000 حتى بلغت حدها الأقصى بنسبة 57.06% سنة 2006، وهذا نتيجة الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تضاعفت نتيجة ارتفاع أسعار النفط إلى غاية سنة 2009، بالمقابل شهد حجم الناتج المحلي الإجمالي انخفاض من نسبة 56.61% سنة 2008 إلى 46.61% سنة 2009، وهذا نتيجة تراجع أسعار النفط إثر الركود العالمي الأمر الذي أدى إلى انكماش حصيلة صادرات المحروقات، ليستمر في الفترة (2015-2017) الانخفاض في نسبة الادخار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسبب تدهور أسعار النفط.

الادخار المحلي كنسبة من الادخار الوطني:

من خلال الجدول التالي سنوضح الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

الجدول رقم 03: الادخار المحلي كنسبة من الدخل الوطني خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة مليار دج

السنوات	الادخار المحلي	الادخار الوطني	النسبة %
1990	150.60	160.21	94
1991	315.50	266.74	118.28
1992	337.60	319.82	105.56
1993	323.40	336.21	96.19
1994	396.10	467.93	84.65
1995	559.50	594.77	94.07
1996	809.40	644.63	125.56
1997	890.10	647.53	137.46
1998	770.20	773.91	99.52
1999	1023.88	850.40	120.4
2000	1849.19	971.67	190.31
2001	1754.82	1134.63	154.66
2002	1833	1386.43	132.21
2003	2348.5	1618.04	147.37
2004	2931.20	2045.36	143.31
2005	4143.08	2393.87	173.07
2006	4851.19	2565	189.13
2007	5300.07	3223.89	164.40
2008	6251.90	4125.30	151.55
2009	4614.74	3945.91	98.76
2010	5810.24	4968.14	116.95
2011	7025.10	5551.68	126.54
2012	7705.10	6347.39	121.39
2013	7692.43	7223.62	106.49
2014	7598.95	7848.53	96.82

2015	6255.41	8486.51	73.71
2016	6409.84	8893.91	72.07
2017	7264.86	8924.67	81.40
2018	8376	9544.21	87.76
2019	7274.50		
2020	7282.3		

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2023، من الموقع:

http://data.albankaldawali.org(consulted on 10/05/2023)

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح نسبة الادخار المحلي من الادخار الوطني، نلاحظ أن النسب شهدت تذبذبا خلال هذه الفترة، حيث بلغت 94% سنة 1990 لترتفع إلى 118.28% سنة 1991 ثم تشهد انخفاض طفيف بلغ 105.56% سنة 1992، مواصلة انخفاضها بنسبة 96.19% سنة 1993 ثم إلى نسبة 84.65% سنة 1994، ثم تشهد ارتفاعا بنسبة 94.07% ثم 125.56% ثم 137.46% سنة 1995، 1996، 1997 على التوالي، لتنخفض إلى نسبة 99.52% سنة 1998 لتعاود الارتفاع إلى نسبة 120.4% سنة 1999 ثم تبلغ أقصى نسبة لها بحوالي 190.31% سنة 2000 لتعاود الانخفاض إلى نسبة 154.66% سنة 2001 ثم تواصل النسب في التذبذب في السنوات الموالية حيث بلغت نسبة 132.21% سنة 2002 لتعاود الارتفاع إلى نسبة 147.37% سنة 2003، ثم تنخفض قليلا إلى نسبة 143.31% سنة 2004 ثم تعاود الارتفاع إلى نسبة 173.07% سنة 2005، لتقفز إلى نسبة 189.13% سنة 2006، ثم تعاود الانخفاض إلى نسبة 164.40% سنة 2007 وتستمر في الانخفاض إلى نسبة 151.55% ثم إلى 98.76% سنة 2008 و2009 على التوالي، لترتفع إلى نسبة 116.95% سنة 2010 ثم إلى 126.54% سنة 2011، ثم تنخفض قليلا إلى 121.39% سنة 2012 وتواصل انخفاضها إلى 106.49% ثم 96.82% ثم 73.71% ثم 72.07% خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 على التوالي لترتفع قليلا إلى 81.40% سنة 2017، ثم إلى 87.76% سنة 2018، وكل هذه التذبذبات وعدم استقرار القيم راجع إلى عدة عوامل اقتصادية منها:

- تنامي السلوك الاستهلاكي لدى الفرد الجزائري.
- الانتعاش في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الادخار الوطني.
- سياسة الائتمان والتوسع في الإقراض التي عملت على الحد من الادخار المحلي.

- قلة المدخرات الصافية للأجانب المقيمين في الجزائر ساهمت في تخفيض نسب الادخار.

المطلب الثاني: واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

عرف النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة تذبذبا بين التزايد والتناقص كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
معدلالنمو الاقتصادي	-1	-1.2	1.8	-2.1	-0.9
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو الاقتصادي	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي	3.8	2.6	4.7	6.9	5.2
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي	5.1	2	3	2.4	2.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي	3	2.89	3.37	2.76	3.78
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الاقتصادي	3.76	3.2	1.3	1.2	1
السنوات	2020	2021			
معدل النمو الاقتصادي	-5.1	3.5			

المصدر :بيانات البنك الدولي، 2023، من الموقع:

http://data.albankaldawali.org(consulted on 10/05/2023)

- من خلال الجدول أعلاه تبين أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة تراوح بين الزيادة والنقصان، حيث شهد تناقص خلال الفترة (1990-1994) بمعدلات سالبة نتيجة الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد أزمة النفط سنة 1986، والتي دفعتها إلى القيام ببرامج استهدفت معالجة الاختلالات الاقتصادية دون مراعاة تحقيق معدلات نمو كبيرة، ثم شهد تزايد بلغ نسبة 3.9% سنة 1995، يدل ذلك على تحسن الأداء الاقتصادي، ليواصل الارتفاع إلى نسبة 4.3% سنة 1996، لينخفض إلى نسبة 1.1% سنة 1997 ليرتفع مجددا إلى نسبة 5.1% سنة 1998، لينخفض إلى نسبة 3.2% سنة 1999، ليرتفع بنسبة ضئيلة إلى 3.8% سنة 2000، ثم ينخفض قليلا إلى نسبة 2.6% سنة 2001، ليرتفع إلى 4.7% ثم إلى 6.9% سنة 2002 و2003 على التوالي، لينخفض مجددا إلى 5.2% ثم إلى 5.1% سنة 2004 و2005،وقد شهد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) الإنعاش الاقتصادي بغلاف مالي قدره 525 مليار دج، مواصلا انخفاضه إلى 2% سنة 2006، ليرتفع مجددا إلى 3% سنة 2007، ثم يتراجع إلى 2.4% و 2.1% سنة 2008 و2009 على التوالي، نتيجة تراجع أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، ليعاود الارتفاع إلى 3% سنة 2010، ليبقى بين قيمتي 2% و3% خلال الفترة (2011-2016)، لينخفض إلى نسبة 1.3% سنة 2017، نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي، ثم يواصل انخفاضه إلى 1.2% ثم 1% سنة 2018 و2019 على التوالي، ليشهد انخفاض حاد بلغ 5.1-% سنة 2020، ثم يرتفع إلى نسبة 3.5% سنة 2021.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

مما سبق تطرقنا للمفاهيم الأساسية لكل من النمو الاقتصادي والادخار المحلي، وفي هذا المبحث سنتطرق لتحليل العلاقة بين هاذين المتغيرين باستعراض معدلات النمو الاقتصادي وقيم الادخار المحلي، لتحديد نوع العلاقة التي تجمعهما.

المطلب الأول: تحديد نوع العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر

من خلال استعراض معطيات النمو الاقتصادي والادخار المحلي يمكننا تحديد العلاقة بينهما وذلك من خلال الأشكال التالية:

1. **الشكل رقم02: تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)**

النسبة %

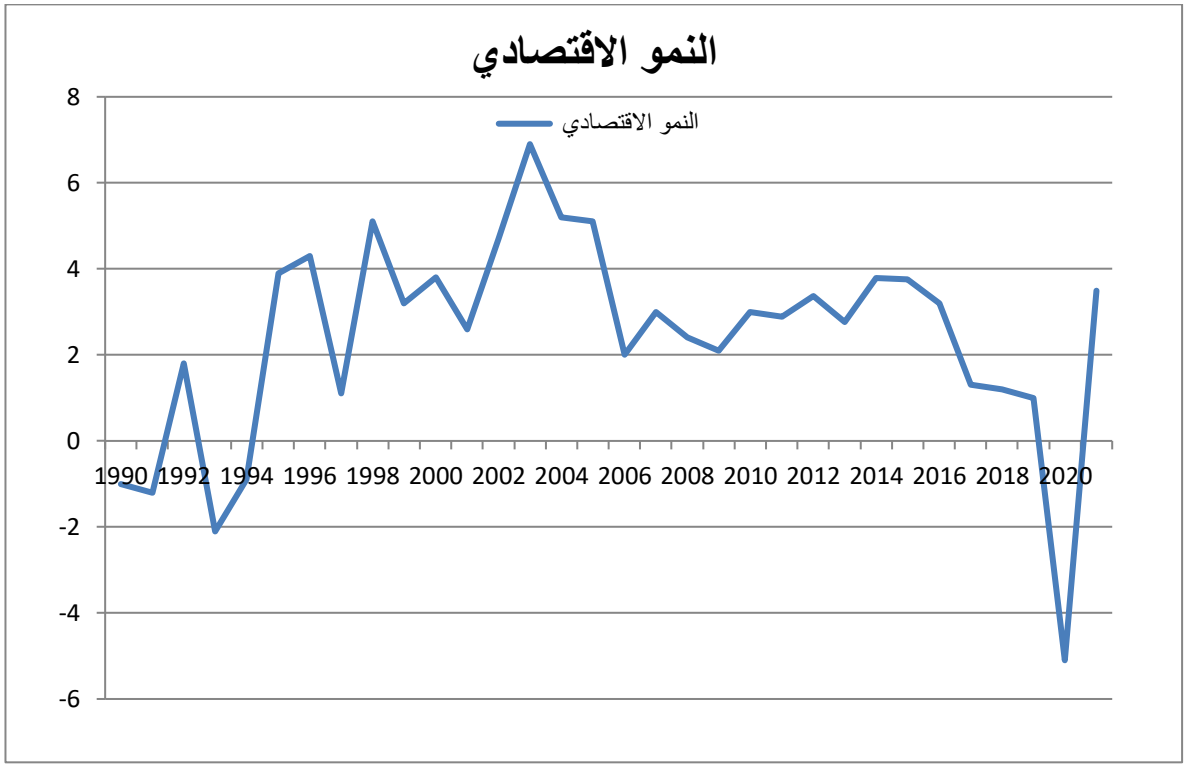

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 04

من خلال المنحنى أعلاه الذي يمثل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن نسب النمو شهدت تذبذب من تناقص وتزايد خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أقصى نسبة لها بلغت 6.9% سنة 2003، وأدنى نسبة 5.1-% سنة 2020.

2. الشكل رقم03: تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الوحدة مليار دج

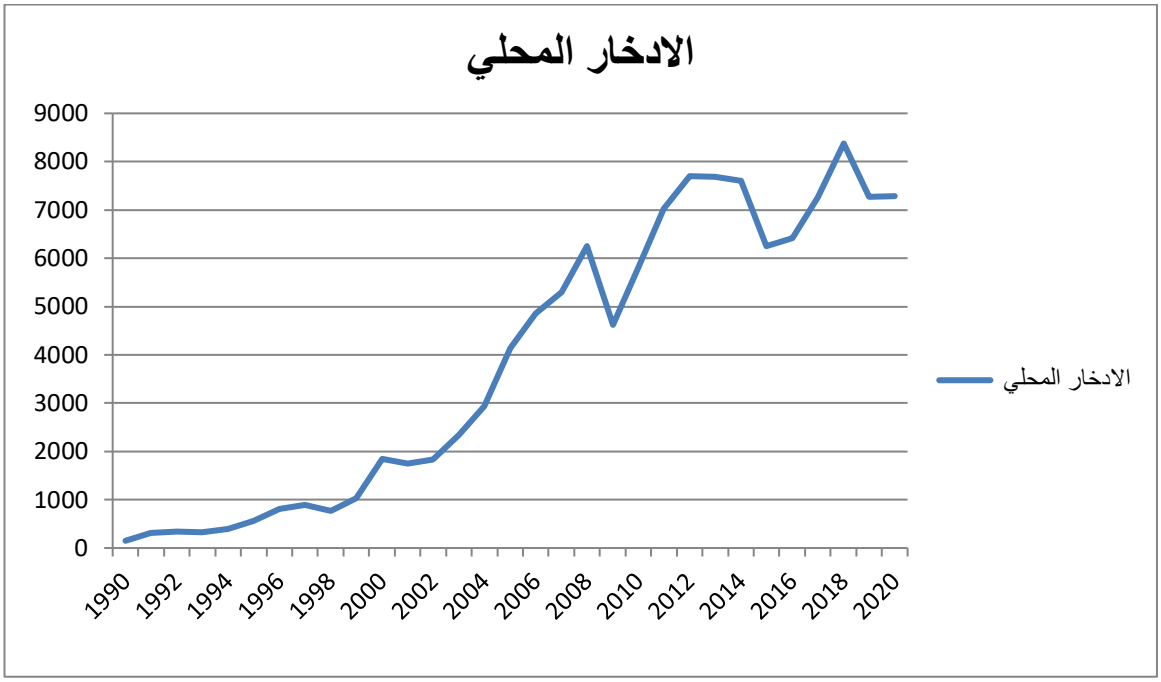

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

- من خلال المنحنى أعلاه الذي يمثل تطور الادخار المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن الادخار المحلي شهد على العموم ارتفاع متواصل بوتيرة متوسطة مع تذبذبات في السنوات الأخيرة.
- مما سبق نستنتج أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي خلال فترة الدراسة حيث كل منهما شهد ارتفاع متواصل وتذبذبات في بعض السنوات.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والادخار المحلي في الجزائر

- مما سبق تطرقنا لقيم الادخار المحلي ونسب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 05: قيم الادخار المحلي مقارنة بنسب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)

السنوات	الادخار المحلي	النمو الاقتصادي
1990	150.60	-1
1991	315.50	-1.20
1992	337.60	1.80
1993	323.40	-2.10
1994	396.10	-0.90
1995	559.50	3.90
1996	809.40	4.30
1997	890.10	1.10
1998	770.20	5.10
1999	1023.88	3.20
2000	1849.19	3.80
2001	1754.82	2.60
2002	1833	4.70
2003	2348.5	6.90
2004	2931.20	5.20
2005	4143.08	5.10
2006	4851.19	2
2007	5300.07	3
2008	6251.90	2.40
2009	4614.74	2.10
2010	5810.24	3
2011	7025.10	2.89
2012	7705.10	3.37
2013	7692.43	2.76
2014	7598.95	3.78
2015	6255.41	3.76

2016	6409.84	3.20
2017	7264.86	1.30
2018	8376	1.20
2019	7274.50	1
2020	7282.3	-5.10
2021		3.50

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2023، من الموقع:

http://data.albankaldwali.org(consulted on 08/05/2023)

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الادخار المحلي بلغ 150.6 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي 1-% سنة 1990، ليرتفع الادخار المحلي إلى 315.5 مليار دج بالمقابل يتناقص النمو الاقتصادي إلى 1.2-% سنة 1991، ثم يرتفع الادخار المحلي إلى 337.6 مليار دج مرتفعا معه النمو الاقتصادي إلى 1.8% سنة 1992، ثم يسجل الادخار المحلي تناقص طفيف إلى 323.4 مليار دج ليتناقص معه النمو الاقتصادي إلى 2.1-% سنة 1993، ليرتفع الادخار المحلي مجددا إلى 396.1 مليار دج ويرتفع معه النمو الاقتصادي إلى 0.9-% سنة 1994، ليسجل بعدها الادخار المحلي تزايد كبير قدر بقيم 559.5 مليار دج ثم 809.4 مليار دج ثم 890.1 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي ارتفاع بنسب 3.9% ثم 4.3% ثم تناقص إلى 1.1% في السنوات 1995، 1996، 1997 على التوالي، ليسجل بعدها الادخار المحلي تناقص طفيف بحوالي 770.2 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي ارتفاع كبير بنسبة 5.1% سنة 1998، ليرتفع الادخار المحلي إلى 1023.88 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي انخفاض إلى 3.2% سنة 1999 ليواصل الادخار المحلي ارتفاعه إلى 1849.19 مليار دج مع تواصل ارتفاع النمو الاقتصادي إلى 3.8% سنة 2000، لينخفض بعدها الادخار المحلي إلى 1754.82 مليار دج بالمقابل ينخفض النمو الاقتصادي إلى 2.6% سنة 2001، ليسجل الادخار المحلي ارتفاع متتالي إلى 1833 مليار دج، ثم

2348.5 مليار دج، ثم 2931.2 مليار دج بالمقابل يسجل النمو الاقتصادي ارتفاع أيضا إلى 4.7% ثم 6.9% ثم تراجع قليلا إلى 5.2% في السنوات 2002، 2003، 2004 على التوالي ليواصل الادخار المحلي ارتفاعه إلى 4143.08 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي انخفاض طفيف إلى 5.1% سنة 2005، ليبقى الادخار المحلي في الارتفاع إلى 4851.19 مليار دج ثم إلى 5300.07 مليار دج ثم إلى 6251.9 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي ارتفاع إلى 2% ثم إلى 3% ثم ينخفض قليلا إلى 2.4% في السنوات 2006، 2007، 2008 على التوالي ليسجل الادخار المحلي بعدها انخفاض إلى 4614.74 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي أيضا انخفاض إلى 2.1% سنة 2009، ليشهد كل من الادخار المحلي والنمو الاقتصادي ارتفاع خلال الفترة (2010-2016) مع تذبذبات طفيفة، ثم سجل الادخار المحلي ارتفاع ملحوظ بلغ 8376 مليار دج سنة 2018، بالمقابل سجل النمو الاقتصادي تناقص بلغ 1.2% سنة 2018 ثم شهد الادخار المحلي تناقص إلى 7274.5 مليار دج بالمقابل تناقص معه النمو الاقتصادي إلى 1% سنة 2019، ليبقى الادخار المحلي في قيمته ثابتا بحوالي 7282.3 مليار دج بالمقابل سجل النمو الاقتصادي تناقص حاد بلغ 5.1-% سنة 2020 ثم ارتفع إلى 3.5% سنة 2021.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجانب النظري على الدراسة التحليلية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق تحليل الجداول والبيانات، نجد أن طبيعة العلاقة بين الادخار المحلي والنمو الاقتصادي علاقة طردية بحيث كلما ارتفع الادخار المحلي ارتفع معه النمو الاقتصادي والعكس صحيح دون الأخذ بعين الاعتبار الفجوات الغير منتظمة التي تسببها عوامل خارجية مثل أسعار النفط والتضخم.

خاتمة

خاتمة:

يتميز العالم اليوم بالتطور التكنولوجي وهذا لتحقيق التنمية في شتى المجالات وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، والجزائر تسعى لمواكبة هذا التطور من خلال إتباع سياسة الاعتماد على الذات لتجنب مشكلة الديون الخارجية وتوفير مصادر داخلية لتمويل قطاع الاستثمار وبالتالي تمويل النمو الاقتصادي، وهذه المصادر الداخلية نخص بالذكر الادخار بصفة عامة والادخار المحلي بصفة خاصة.

ولدراسة موضوعنا بشكل كافي كان لابد لنا من التعرف على عدة نقاط رئيسية حيث تناولنا:

- **الجانب النظري:**

أولا قمنا فيه باستعراض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي حسب المدارس والنظريات والنماذج الاقتصادية، وأهم المتغيرات المرتبطة به وأنواعه والأهمية البارزة له في تحديد مكانة الدولة بالنسبة للعالم الخارجي.

أما ثانيا قمنا باستعراض مفهوم الادخار المحلي وهذا حسب المدارس الاقتصادية وتحديد أنواعه ومعرفة أهم ارتباطاته وعلاقاته بالمتغيرات الاقتصادية كالتضخم والعمالة....، وأهمية الادخار المحلي في ازدهار ورقي المجتمع.

- **الجانب التحليلي:**

بالنسبة لتطور النمو الاقتصادي الجزائري فلا يزال هشا بسبب اعتماده الكلي على قطاع المحروقات وعدم تنويعه لمصادر تمويل أخرى داخلية تجعله مستقرا، إذ أن الاقتصاد الجزائري مرهون بقطاع المحروقات الذي يتأثر بالطلب العالمي أي عدم الثبات وهو معرض للتقلبات العالمية.

النتائج:أهم النتائج التي توصلنا إليها يمكن حصرها في النقاط التالية:

1. الادخار المحلي له أهمية بالغة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد والمجتمع.
2. يساهم الادخار المحلي في تكوين رؤوس الأموال وبالتالي يساهم في زيادة الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.
3. الادخار عنصر أساسي في النشاط الاقتصادي فهو يعتبر درع لمواجهة الأزمات الاقتصادية الطارئة مستقبلا.
4. يساعد النمو الاقتصادي في دولة ما على العيش في رفاهية واستقرار.
5. يضمن النمو الاقتصادي العيش الكريم لأفراد المجتمع.

المقترحات:

_ نشر ثقافة الادخار في المجتمع من أجل رفع مستوى النمو الاقتصادي.

_ ضرورة تنويع مصادر التمويل الداخلية وتشكيل رؤوس الأموال.

_ تبني استراتيجيات فعالة تساهم في تحويل الاقتصاد القائم على الإيرادات النفطية إلى اقتصاد يعتمد على تنوع مصادر التمويل وتكون داخلية.

_ استخدام الأساليب المحفزة لتوجيه الأفراد والمؤسسات على الادخار لتعبئة الأوعية الادخارية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- الكتب:

- إبراهيم عبد اللطيف العبيدي، 2011، الادخار مشروعيته وثمراته، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة.

- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- بن سليمان يحي، 2019، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا، دراسة تحليلية قياسية 1980-2014، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3.
- بودخدخ كريم، 2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.
- بوعرعور نسرين، 2021، أثر الادخار على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1985-2019، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي.
- جلود فاطمة الزهراء، 2021، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990-2022، مذكرة ماستر، جامعة غرداية.
- جنيدي مراد، 2006، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 1970-2004، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- حسين خليل، 2019، أثر تطبيق الزكاة على إعادة توزيع الدخل دراسة قياسية في دول إسلامية 1990-2017، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- خديجة بوشارب، 2020، أثر الزكاة والضريبة على الانتاج وإعادة توزيع الدخل دراسة مقارنة، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
- خلادي إيمان نور اليقين، 2012، دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3.
- زراري حليمة، السهلي عزيزة، 2021، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر ونيجيريا 1981-2018، مذكرة ماستر، جامعة أحمد دراية أدرار.
- سعدي زوبيدة، يحياوي يمينة، 2019، تأثير الإنتاج الزراعي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL للفترة 1980-2012، مذكرة ماستر، جامعة الدكتور يحي فارس المدية.

- سويسي وهيبة، 2015، دور أسعار الفائدة في تشجيع الادخار المحلي في الجزائر 1990-2012، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- صياد شهيناز، 2013، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران.
- ضيف أحمد، 2015، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3.
- طلحة محمد، 2019، أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف والنمو الاقتصادي) بالجزائر 1970-2017، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- عمران سليمان، 2016، دراسة اقتصادية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر 1990-2014، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي.
- فراخ غشام، منى مخلوف، 2022، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2022، مذكرة ماستر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة.
- كبداني سيد أحمد، 2013، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
- كبير مولود، 2017، الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية، أطروحة الدكتوراه، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- لوح حكيم، 2017، دور الصادرات الصناعية كمحفز لزيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر 1990-2013، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم.
- مصطفى بن ساحة، 2011، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، المركز الجامعي غرداية.
- منصوري الزين، آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر.
- منى فوزي رجب عواد، 2020، الائتمان المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة القدس فلسطين.

- نادية مسعودي، 2012، دراسة مقارنة لأثر الاستثمار على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة 1970-2009 باستعمال معطيات البانال، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3.
- نووي سميحة، 2012، دور المساعدات الائتمانية الدولية والإقليمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول الأكثر فقرا: دراسة حالة الدول الإفريقية الأكثر فقرا، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف.
- ياسر علي محمد ألراجحي، 2021، دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء جمهورية العراق.

- **المجلات العلمية:**

- بن سعدة بلول، 2020، دراسة السببية بين الادخار المحلي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة المدية.
- دحو محمد، صديقي أحمد، 2019، أثر الادخار المحلي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1998-2017، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد08، العدد 04، جامعة أحمد دارية أدرار.

- **المواقع الالكترونية:**

- سعد بن عبد الله الحميد، النظرية النيوكلاسيكية في النمو الاقتصادي على الموقع alukah.net.